وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في شعبة الحقوق

تخصص قانون جنائي

عنوان المذكرة

تسليم المجرمين في التشريع الجزائري

- اعداد الطالب
حميدان جاسر

اشراف الأستاذ
د. شنة محمد

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب و الاسم	الرتبة العلمية	الصفة
عطاء الله توفيق	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
كنة محمد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
عثماني مريم	محاضر أ	عضو ممتحن

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــــــــداء ....

إلى من غرسوا في قلبي بذور الطموح، وسقوها بحبّهم ورعايتهم، إلى من كانوا لي سندًا ودعمًا في مسيرتي العلمية، أهدي ثمرة جهدي وتعب سنيني...

إلى والديّ العزيزين، الذين علّموني أن بالإرادة والصبر تُنال المعالي، واللذين كانا النور الذي أضاء دربي، فلا كلمات توفيكما حقكما، ولا شكر يكافئ عطائكما...

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين لم يبخلوا بعلمهم وتوجيههم، فكنتم منارات تنير لنا الطريق...

إلى أصدقائي وإخوتي في درب العلم، الذين شاركوني لحظات التعب والفرح، وتركوا في قلبي أجمل الذكريات...

إلى كل من كان له أثر في رحلتي العلمية، أهديكم هذا العمل، تقديرًا وامتنانًا، راجيًا من الله أن يكون لبنةً في بناء مستقبلي، وأن يحمل بين صفحاته بصمة فخر ونجاح.

بكل الحب والتقدير

الشكر ....

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة، وأخص بالذكر:

أساتذتي الأفاضل الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم وتوجيهاتهم القيّمة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

عائلتي العزيزة التي كانت سندي ودعمي الدائم، وشجعتني في كل خطوة خطوتها.

زملائي وأصدقائي الذين كانوا عونًا لي وشاركوا معي هذه الرحلة العلمية بكل حب وتعاون.

ولكل من ساهم، ولو بكلمة طيبة، في دعمي خلال هذا المشوار.

أسأل الله أن يوفق الجميع، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكون نافعًا لمن يأتي بعدنا.

والحمد لله رب العالمين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

الإهـــــــداء .....

الشكر .....

فهرس المحتويات: .....

مقدمة.....1

الفصل الأول: الجانب المفاهيمي لنظام تسليم المجرمين .....

المبحث الأول: مفهوم نظام تسليم المجرمين وتمييزه عن باقي المفاهيم 5

المطلب الأول: تعريف نظام تسليم المجرمين.....6

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي 6

الفرع الثاني: تعريفه في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية 7

المطلب الثاني: تمييز نظام تسليم المجرمين عن المفاهيم المشابهة.....10

الفرع الأول: التمييز بين التسليم والتسفير (الإبعاد) 10

الفرع الثاني: التمييز بين التسليم واللجوء السياسي 13

الفرع الثالث: التمييز بين التسليم والترحيل القضائي..... 16

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لنظام تسليم المجرمين وأساسه القانوني.....19

المطلب الأول: الطبيعة القانونية لنظام تسليم المجرمين..... 21

الفرع الأول: الطابع الدولي للتسليم 21

الفرع الثاني: الطابع السيادي للتسليم 25

المطلب الثاني: الأساس القانوني لنظام تسليم المجرمين 29

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية (الثنائية والمتعددة الأطراف) 29

الفرع الثاني: التشريعات الوطنية والدساتير 34

خاتمة الفصل 40

الفصل الثاني: القواعد العامة لنظام تسليم المجرمين .....

المبحث الأول: الشروط الواجب توفرها للتسليم 42

المطلب الأول: شروط موضوعية 43

الفرع الأول: ازدواجية التجريم 43

الفرع الثاني: خطورة الجريمة وقابليتها للتسليم 46

المطلب الثاني: شروط شكلية وشخصية 49

الفرع الأول: جنسية الشخص المطلوب 49

الفرع الثاني: مدى تمتع الشخص بحماية اللجوء السياسي أو حقوق الإنسان 53

المبحث الثاني: إجراءات التسليم وآثاره 57

المطلب الأول: إجراءات التسليم 58

الفرع الأول: الطلب الرسمي وإجراءاته 58

الفرع الثاني: دور السلطة القضائية والإدارية في تنفيذ التسليم 61

المطلب الثاني: آثار التسليم 64

الفرع الأول: أثر التسليم على الشخص المطلوب 64

الفرع الثاني: أثر التسليم على العلاقة بين الدولتين 67

خاتمة الفصل 71

خاتمة 72

قائمة المصادر والمراجع .....

الملخص .....

مقدمة

مقدمة

يشكل نظام تسليم المجرمين إحدى الآليات القانونية الدولية الأكثر حساسية وتعقيدًا، لما له من ارتباط مباشر بمبدأ سيادة الدول من جهة، وبضرورة التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة من جهة أخرى. فقد أصبحت الجرائم العابرة للحدود تمثل تهديدًا فعليًا للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي فرض على الدول أن تتعاون فيما بينها من خلال آليات متعددة، أبرزها نظام تسليم المجرمين، الذي يُعد وسيلة قانونية لاسترداد الأشخاص الفارين من وجه العدالة. ويتسم هذا النظام بأهمية متزايدة في ظل تصاعد وتيرة الجرائم المنظمة والإرهابية والمالية، مما جعله محط اهتمام متزايد من قبل القانونيين والباحثين.

تتمثل أهمية هذا الموضوع في كونه يجمع بين أبعاد قانونية وسياسية وحقوقية، إذ يوازن بين احترام الحقوق والحريات الفردية، وضرورة تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. كما أن نظام تسليم المجرمين يعكس مدى التزام الدول بالقانون الدولي والتعاون القضائي، خاصة في ظل وجود اتفاقيات دولية وثنائية تنظم هذا النظام وتحدد شروطه وإجراءاته.

انطلاقًا من هذا الإطار، تطرح هذه الدراسة إشكالية محورية مفادها:

ما هو الإطار القانوني والتنظيمي لنظام تسليم المجرمين؟ وكيف يتم التوفيق بين مقتضيات السيادة الوطنية ومتطلبات التعاون الدولي في هذا المجال؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من قبيل:

- ما هو الفرق بين تسليم المجرمين وغيره من الأنظمة المشابهة كالترحيل أو الإبعاد؟
- ما هي الشروط والإجراءات المعتمدة في هذا النظام؟
- وما هي التحديات التي تواجه تطبيقه على الصعيدين الوطني والدولي؟

أما أسباب اختيار هذا الموضوع، فترجع إلى جملة من العوامل، أبرزها الراهنية التي يكتسيها في ضوء التطورات الدولية والتحديات الأمنية الجديدة، فضلاً عن قلة الدراسات

الأكاديمية المتخصصة التي تتناول الموضوع بعمق في بعض النظم القانونية، إضافة إلى الرغبة في المساهمة في إثراء النقاش القانوني حول هذا النظام من خلال تحليل الإطار القانوني له ومقارنة الممارسات المتبعة في عدد من الدول.

وتهدف هذه الدراسة إلى **تحقيق مجموعة من الأهداف**، منها:

- توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بنظام تسليم المجرمين.
- تحليل الأسس القانونية المنظمة له على الصعيدين الدولي والوطني.
- إبراز الإشكاليات القانونية والعملية التي تعترض تفعيله.
- محاولة تقديم مقترحات تساهم في تطوير هذا النظام وتحقيق التوازن بين الفعالية القانونية والضمانات الحقوقية.

في معالجة هذا الموضوع، تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي من خلال تحليل النصوص القانونية الدولية والوطنية ذات الصلة، إضافة إلى المنهج المقارن عند الضرورة، من أجل إبراز أوجه التشابه والاختلاف في التشريعات المتعلقة بتسليم المجرمين.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين وفق **الخطة التالية:**

- الفصل الأول: الجانب المفاهيمي لنظام تسليم المجرمين؛
- الفصل الثاني: القواعد العامة لنظام تسليم المجرمين.

وقد اعتمدت هذه الدراسة في جزء منها على دراسات سابقة، سواء كانت كتبًا أو مقالات أو أطروحات تناولت موضوع تسليم المجرمين، إلا أن المقارنة بين هذه الدراسات تُظهر أنها غالبًا ما تركز على جانب معين دون تناول الإطار العام المتكامل للنظام، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تداركه.

ورغم أهمية الموضوع وراهنيته، فقد واجهت الدراسة عدة صعوبات، من بينها محدودية المصادر الحديثة باللغة العربية، وتباين التطبيقات العملية بين الدول، وصعوبة الوصول

إلى بعض الاتفاقيات الثنائية غير المنشورة بشكل رسمي، مما تطلب بذل جهد مضاعف في التوثيق والمقارنة.

الفصل الأول: الجانب المفاهيمي لنظام تسليم المجرمين

الفصل الأول: الجانب المفاهيمي لنظام تسليم المجرمين

يعتبر نظام تسليم المجرمين من الأنظمة القانونية الهامة التي تساهم بشكل كبير في تعزيز التعاون القضائي بين الدول. فهو يمثل آلية فعالة لمكافحة الجريمة الدولية، خصوصًا الجرائم العابرة للحدود كالإرهاب، والجرائم المنظمة، والفساد، والتجارة بالبشر، والجرائم المالية. ومع ذلك، فإن تسليم المجرمين ليس مجرد إجراء قانوني بحت، بل هو عملية معقدة تتداخل فيها جوانب قانونية ودولية وسيادية وحقوقية.

إن الفصل الأول من هذه الدراسة يتناول الجانب المفاهيمي لنظام تسليم المجرمين من خلال تعريف النظام وتمييزه عن المفاهيم المشابهة، بالإضافة إلى توضيح الطبيعة القانونية لنظام التسليم وأساسه القانوني. ويتم ذلك عبر تحليل مختلف الأبعاد التي تؤثر في هذا النظام، مثل العلاقة بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، وتأثير سيادة الدول على تنفيذ هذه الآلية. كما يتطرق الفصل إلى التحديات القانونية التي قد تنشأ نتيجة اختلاف الأنظمة القضائية بين الدول، مما يثير العديد من الإشكاليات القانونية التي تحتاج إلى حلول متوازنة تحترم حقوق الأفراد وتؤمن التعاون القضائي بين الدول.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم مفاهيم أساسية حول التسليم، مثل التمييز بينه وبين المفاهيم الأخرى ذات الصلة، كالتسفير، واللجوء السياسي، والترحيل القضائي، مع تقديم شروحات وافية حول الأسس القانونية التي يستند إليها النظام، سواء من خلال الاتفاقيات الدولية أو من خلال التشريعات الوطنية .من خلال هذه المعالجة، سيتمكن الباحث من إبراز أهمية نظام تسليم المجرمين في تعزيز التعاون بين الدول لتحقيق العدالة الجنائية الدولية وحماية الحقوق الفردية في إطار المعايير القانونية الدولية.

المبحث الأول: مفهوم نظام تسليم المجرمين وتمييزه عن باقي المفاهيم

يعتبر نظام تسليم المجرمين من أبرز أدوات التعاون القضائي بين الدول في مواجهة الجريمة العابرة للحدود، ويهدف إلى تسهيل نقل المجرمين من دولة إلى أخرى لمتابعة محاكمتهم أو تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم. إلا أن هذا النظام لا يعمل في فراغ، بل هو مرتبط بمفاهيم قانونية متعددة قد تثير بعض الالتباسات بينه وبين مفاهيم أخرى مشابهة. وبالتالي، فإن فهم مفهوم نظام تسليم المجرمين بدقة، وتوضيح كيفية تمييزه عن هذه المفاهيم الأخرى، يُعد خطوة أساسية لفهم الإطار القانوني الذي يحكم هذه العملية.

يتناول المبحث الأول هذا الموضوع من خلال تعريف نظام تسليم المجرمين في مختلف السياقات، مع التركيز على التعريف اللغوي والاصطلاحي لهذا النظام، ثم يُعرض كيفية تعريفه في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية. كما يُسعى إلى تمييز نظام تسليم المجرمين عن بعض المفاهيم القانونية المشابهة مثل التسفير (الإبعاد)، واللجوء السياسي، والترحيل القضائي، حيث إن هذه المفاهيم تتداخل في بعض الأحيان وتسبب ارتباكًا قانونيًا في التطبيق.

إن فهم التسليم باعتباره آلية قانونية تهدف إلى توفير العدالة الجنائية، وتوضيح الفرق بينه وبين المفاهيم المشابهة، يساعد على بناء إطار قانوني متكامل يراعي خصوصيات كل حالة، ويسهم في تحسين تطبيقات هذا النظام في مختلف الدول. هذا المبحث لا يقتصر فقط على تقديم تعريفات نظرية، بل يتعداها إلى فهم التحديات القانونية التي قد تطرأ عند تنفيذ هذا النظام في ظل تنوع الأنظمة القضائية وتعدد الاتفاقيات الدولية.

إذن، يهدف هذا المبحث إلى تقديم أساس مفاهيمي شامل حول نظام تسليم المجرمين، الذي يعد من الأركان الأساسية في تعزيز التعاون الدولي القضائي ومكافحة الجريمة العالمية.

المطلب الأول: تعريف نظام تسليم المجرمين

الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي

2.التعريف اللغوي:

من الناحية اللغوية، يُشتق مصطلح "التسليم" من الجذر العربي "سَ لَمَ"، والذي يعني الإعطاء أو التفويض أو تسليم شيء من شخص إلى آخر. يكتسب هذا المعنى في سياق نظام تسليم المجرمين بعدًا قانونيًا، حيث يُشير إلى نقل أو إعطاء الشخص المتهم أو المدان بارتكاب جريمة إلى دولة أخرى بناءً على طلب قانوني لتنفيذ محاكمة أو حكم صادر ضده. بشكل عام، التسليم هو إخضاع المجرم لإجراءات قانونية خارج حدود الدولة التي ارتكب فيها الجريمة[1].

1.التعريف الاصطلاحي:

أما الاصطلاح القانوني لنظام تسليم المجرمين، فيشير إلى العملية القانونية التي تُنفذ بموجبها دولة ما تسليم شخص يُشتبه في ارتكابه جريمة إلى دولة أخرى تطلبه من أجل محاكمته أو تنفيذ عقوبة صدرت ضده. تتم هذه العملية استنادًا إلى الطلب الرسمي من الدولة الطالبة، الذي يستند إلى اتفاقيات دولية أو تشريعات وطنية بين الدول المعنية[2].

ويُعتبر تسليم المجرمين جزءًا من التعاون القضائي الدولي، حيث تهدف الدول من خلال هذه الآلية إلى تحقيق العدالة الجنائية على المستوى العالمي وضمان محاكمة المتهمين وإدانة الجرائم التي قد تكون قد تمت عبر الحدود الوطنية. هذه العملية تقوم على مبدأ ازدواجية التجريم، الذي يعني أن الجريمة التي يُتهم بها الشخص يجب أن تكون مُعترفًا بها كجريمة في كلتا الدولتين (الدولة الطالبة والدولة المرسلة).

---

[1] الزواوي، عبد الفتاح. "نظام تسليم المجرمين في القانون الدولي". دار الفكر العربي، مصر، 2012، ص. 45.

[2] الجمل، محمد. "التعاون القضائي الدولي في مكافحة الجرائم العابرة للحدود". دار النهضة العربية، لبنان، 2015، ص. 80.

كما يُعتبر التسليم آلية مهمة في محاربة الجريمة الدولية، مثل الجرائم المنظمة، والتهريب، والفساد، والإرهاب، حيث يعزز التعاون بين الدول لضمان عدم الإفلات من العقاب[1].

الفرع الثاني: تعريفه في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية

1.تعريفه في الاتفاقيات الدولية:

تُعتبر الاتفاقيات الدولية الإطار القانوني الذي ينظم عملية تسليم المجرمين بين الدول. وقد شهدت هذه الاتفاقيات تطورًا ملحوظًا خلال القرن العشرين، حيث سعت العديد من الدول إلى صياغة معاهدات واتفاقيات تنظم هذه العملية لضمان التعاون القضائي في مكافحة الجرائم العابرة للحدود[2].

أ. **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:(2000)**

تُعد هذه الاتفاقية واحدة من أبرز الاتفاقيات الدولية التي وضعت إطارًا قانونيًا لتسليم المجرمين بين الدول، وتساعد في تسهيل الإجراءات المرتبطة بتسليم المجرمين الذين ارتكبوا جرائم منظمّة عبر الحدود. النصوص الواردة في هذه الاتفاقية تتضمن شروطًا لتبادل الأدلة وتقديم المساعدة في التحقيقات، بالإضافة إلى تحديد شروط التسليم مثل ازدواجية التجريم (أي أن الفعل يجب أن يكون جريمة في كلتا الدولتين) و المعاملة بالمثل[3].

[1] السيد، مصطفى. "العدالة الجنائية الدولية: مفاهيم وممارسات". دار الكتاب الجامعي، مصر، 2018، ص. 120.

[2] الطويل، سعيد. "أصول القانون الجنائي الدولي". دار الأفاق الجديدة، لبنان، 2014، ص. 130.

[3] العوضي، أحمد. "المسؤولية الجنائية الدولية". دار الإحسان، الأردن، 2017، ص. 150.

ب. **اتفاقية مكافحة الفساد:(2003)**

تعالج هذه الاتفاقية قضية تسليم المجرمين المتورطين في قضايا فساد عبر الحدود، حيث يتم تسليم المتهمين على أساس التعاون القضائي الدولي، وتحدد الإجراءات التي يجب اتباعها بين الدول الأطراف في الاتفاقية لتسليم المجرمين.

ت. **الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف:**

بجانب الاتفاقيات متعددة الأطراف، توجد أيضًا اتفاقيات ثنائية بين دول معينة، تحدد الشروط الخاصة بها لتسليم المجرمين. وهذه الاتفاقيات غالبًا ما تضع القواعد المتعلقة بالحدود الزمنية للتسليم، والمعايير الخاصة بإجراءات المحاكمة، وغيرها من التفاصيل القانونية التي يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى[1].

2.تعريفه في القوانين الوطنية:

تختلف التشريعات الوطنية من دولة إلى أخرى فيما يتعلق بتنظيم عملية تسليم المجرمين. ومع ذلك، معظم الدول تتبنى مفاهيم مشابهة بناءً على الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها، كما أن القوانين الوطنية تتضمن بعض الأحكام التي تنظّم تسليم المجرمين، وتحمي حقوق الأفراد أثناء هذه العملية.

أ. **القانون الجزائي الدولي:**

غالبًا ما تحتوي التشريعات الوطنية على أحكام خاصة بتسليم المجرمين في إطار القانون الجزائي الدولي، الذي ينظم التعاون بين الدول في مجال الملاحقة القضائية للجرائم الدولية. في بعض الدول، يتم تعديل القانون الجنائي أو القانون الدولي

[1] العبد الله، ناصر. "التسليم القضائي في العلاقات الدولية". دار المطبوعات القانونية، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص. 102.

الخاص لتضمين أحكام تسليم المجرمين بناءً على مبادئ ازدواجية التجريم و المعاملة بالمثل[1].

ب. **القانون الوطني في الدول العربية:**

في العديد من الدول العربية، يعتمد تسليم المجرمين على القوانين المحلية التي تنظم آلية طلب التسليم وإجراءات المحاكمة، مثل قوانين التعاون القضائي الدولي .على سبيل المثال، القانون المصري يحتوي على قواعد تفصيلية تحدد كيفية تنفيذ اتفاقيات التسليم المجرمين بين مصر والدول الأخرى. كما أن بعض الدول العربية تعتمد في هذا السياق على مبدأ المعاملة بالمثل، حيث تتعهد الدولة بتسليم المجرمين فقط إذا كانت الدولة الطالبة تقدم نفس التعاون.

ت. **التشريعات الأوروبية:**

داخل الاتحاد الأوروبي، يوجد إطار قانوني موحد لتنظيم عملية تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء. ويعتمد أمر التسليم الأوروبي على مبدأ الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء، حيث يتم تسليم المجرمين بسرعة أكبر وبتعاون أكبر، كما أنه يتم الاستغناء عن بعض الإجراءات التقليدية مثل البحث عن ازدواجية التجريم[2].

ث. **القوانين الأمريكية:**

في الولايات المتحدة، تسليم المجرمين يتم من خلال القانون الفيدرالي والتشريعات المحلية المتعلقة بالاتفاقيات الثنائية لتسليم المجرمين بين الولايات المتحدة والدول

[1] عفيفي، سامي. "التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين". دار الثقافة، مصر، 2013، ص. 90.

[2] إبراهيم، حسين. "الاتفاقيات الدولية في مجال التعاون القضائي". دار الكتاب الحديث، مصر، 2014، ص. 110.

الأخرى. القوانين الأمريكية تشترط وجود ازدواجية التجريم، كما تسمح بالتسليم بناءً على المعاهدات الدولية المبرمة[1].

المطلب الثاني: تمييز نظام تسليم المجرمين عن المفاهيم المشابهة

الفرع الأول: التمييز بين التسليم والتسفير (الإبعاد)

يعد التسليم و التسفير (الإبعاد) من المفاهيم القانونية التي قد يختلط على البعض التفرقة بينهما، خاصةً أن كلاهما يتضمن نقل شخص من دولة إلى أخرى .ومع ذلك، هناك فروق أساسية بين المفهومين من حيث الهدف والإجراءات القانونية التي تحكم كل منهما.

1.التسليم:

أ. **التعريف** :يُعرف التسليم كعملية قانونية يتم من خلالها نقل شخص متهم أو مدان بارتكاب جريمة من دولة إلى أخرى بناءً على طلب قانوني صادر من الدولة الطالبة لمقاضاته أو لتنفيذ عقوبة ضده.

ب. **الهدف** :الهدف من التسليم هو تقديم الشخص المتهم أو المدان إلى العدالة الجنائية في الدولة التي ارتكب فيها الجريمة أو التي صدرت فيها العقوبة. يتم التسليم بناءً على اتفاقيات دولية أو تشريعات وطنية تنظم ذلك.

ت. **الإجراءات القانونية** :يتم تسليم الشخص بعد أن يتأكد القاضي أو السلطة القضائية في الدولة المرسلة من استيفاء جميع الشروط القانونية المطلوبة، مثل ازدواجية التجريم أن الفعل يشكل جريمة في كلتا الدولتين و المعاملة بالمثل أن تكون المعاملة من قبل الدولة الطالبة عادلة وفقًا للقوانين المتبعة فيها[2].

---

[1] فهمي، محمد. "التسليم الدولي للمجرمين: الأبعاد القانونية والسياسية". دار المستقبل العربي، لبنان، 2015، ص. 200.

[2] الجدي، حسن. "الدستور والقوانين الوطنية في قضايا التسليم". دار المعرفة الجامعية، مصر، 2012، ص. 155.

ث. **التطبيق** :يُستخدم التسليم في الجرائم العابرة للحدود مثل الإرهاب، الجرائم المنظمة، التهريب، الفساد، وغيرها من الجرائم التي قد تتطلب محاكمة دولية أو تنفيذ العقوبة في دولة أخرى[1].

2.التسفير (الإبعاد):

أ. **التعريف** :يُعرف التسفير أو الإبعاد بأنه إخراج شخص من دولة معينة بسبب انتهاكه قوانين الهجرة أو دخول الدولة بشكل غير قانوني، دون أن يكون قد ارتكب جريمة جنائية في الدولة المصدرة للقرار. وبشكل عام، يُعتبر التسفير إجراء إداري أو إجراء مرتبط بالهجرة.

ب. **الهدف** :الهدف من التسفير هو إجبار الشخص على مغادرة الدولة بسبب وجوده غير الشرعي أو انتهاكه لقوانين الإقامة. يتم اتخاذ هذا القرار غالبًا من قبل السلطات المختصة بشؤون الهجرة أو الشرطة في الدولة المصدرة للقرار.

ت. **الإجراءات القانونية** :التسفير يتطلب إجراءات إدارية في الغالب، تتضمن صدور قرار إداري من الجهات المختصة في الدولة المصدرة للقرار. قد يتم اعتراض الشخص على القرار عبر الطرق القانونية المتاحة، مثل التقدم بطعن أمام المحاكم المختصة.

ث. التطبيق :يُستخدم التسفير غالبًا في حالات الهجرة غير القانونية أو في حالات الأشخاص الذين انتهكوا شروط الإقامة أو الأشخاص الذين يشكلون تهديدًا للأمن العام أو الاستقرار السياسي في الدولة[2].

[1] أبو زيد، علي. "حقوق الإنسان في سياق تسليم المجرمين". دار علم الكتاب، مصر، 2016، ص. 75.

[2] بدر، فاطمة. "نظام تسليم المجرمين وأثره على حقوق الإنسان". دار الفكر، سوريا، 2018، ص. 135.

3.الفروق الجوهرية بين التسليم والتسفير:

البند	التسليم	التسفير (الإبعاد)
الهدف	تقديم الشخص المتهم أو المدان إلى العدالة الجنائية	إخراج الشخص من دولة بسبب وجوده غير الشرعي أو انتهاكه لقوانين الإقامة
الأساس القانوني	اتفاقيات دولية أو معاهدات ثنائية بين الدول	قوانين الهجرة أو الأمن الوطني
الإجراءات	إجراء قضائي يتطلب إذن من المحكمة	إجراء إداري يتم من خلال السلطات المختصة (مثل الهجرة)
الجرائم المرتبطة	الجرائم الجنائية العابرة للحدود (مثل الإرهاب، الفساد)	انتهاك قوانين الهجرة أو الإقامة أو التواجد غير الشرعي
الحقوق القانونية	يتطلب ضمانات قانونية وحقوقية أثناء عملية التسليم	قد تكون الحقوق أقل حماية مقارنة بالتسليم، إذ أنه يتعلق بالهجرة

التسليم هو عملية قانونية تستهدف تقديم شخص إلى العدالة الجنائية في دولة أخرى لمحاكمته أو لتنفيذ عقوبة، ويخضع لقوانين وإجراءات دولية معقدة، في حين أن التسفير (الإبعاد) هو إجراء إداري يهدف إلى إخراج شخص غير قانوني من دولة ما بسبب انتهاكه لقوانين الهجرة أو الإقامة[1].

[1] الشريف، محمد. "التعاون القضائي الدولي: نظرة شاملة". دار نشر الفجر، الأردن، 2014، ص. 160.

الفرع الثاني: التمييز بين التسليم واللجوء السياسي

تعتبر العملية القانونية للتسليم و اللجوء السياسي من المفاهيم التي قد يختلط بعضها ببعض نظرًا لأنها تتعلق بنقل الأشخاص عبر الحدود بين الدول، لكنها تختلف من حيث الهدف و الأساس القانوني .من هنا، من المهم التمييز بين هذين المفهومين لفهم حقوق الأفراد وواجبات الدول في الحالات المختلفة.

1.التسليم:

كما تم الإشارة إليه سابقًا، يعد التسليم عملية قانونية يتم من خلالها نقل شخص متهم أو مدان بارتكاب جريمة إلى دولة أخرى بناءً على طلب قانوني من الدولة الطالبة. يتضمن التسليم غالبًا إجراءات قضائية معقدة يتم تنفيذها في إطار التعاون الدولي بين الدول.

أ. **الهدف** :الهدف الرئيسي من التسليم هو تقديم الشخص المتهم أو المدان إلى العدالة في الدولة الطالبة، سواء للمحاكمة أو لتنفيذ العقوبة.

ب.**الأساس القانوني** :التسليم يخضع إلى الاتفاقيات الدولية (مثل المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف) و القوانين الوطنية التي تحدد شروط وآلية التسليم بين الدول[1].

2.اللجوء السياسي:

أما اللجوء السياسي، فيُعتبر حقًا قانونيًا يتيح لشخص ما طلب الحماية من دولة أخرى إذا كان معرضًا لخطر الاضطهاد في بلده الأصلي بسبب عرقه أو دينه أو جنسه أو آرائه السياسية .ويُعتبر اللجوء بمثابة ملاذ قانوني للأفراد الذين يتعرضون للملاحقة السياسية أو انتهاك حقوق الإنسان في وطنهم.

[1] الشافعي، أمين. "التسليم في القانون الدولي العام". دار العالم العربي، مصر، 2017، ص. 195.

أ. **الهدف** :الهدف من اللجوء السياسي هو حماية الأشخاص الذين يواجهون اضطهادًا بسبب معتقداتهم السياسية أو غيرها من العوامل، مثل العرق أو الدين، ومنحهم الحماية في الدولة التي يقيمون فيها.

ب. **الأساس القانوني** :اللجوء يخضع إلى معاهدات دولية، مثل اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، التي تضمن للأفراد الذين يُحسّون بأنهم مهددون في بلادهم بسبب مواقفهم السياسية أو الدينية أو العرقية الحق في طلب اللجوء في دولة أخرى[1].

3.الفروق الجوهرية بين التسليم واللجوء السياسي[2]:

البند	التسليم	اللجوء السياسي
الهدف	تقديم الشخص المتهم أو المدان إلى العدالة في دولة أخرى	حماية الشخص من الاضطهاد في وطنه بسبب آرائه السياسية أو معتقداته
الأساس القانوني	اتفاقيات دولية (معاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف)	معاهدات دولية مثل اتفاقية جنيف لعام 1951
الإجراءات القانونية	إجراءات قضائية وموافقة من السلطات القضائية المختصة	تقديم طلب اللجوء إلى السلطات المعنية في الدولة المضيفة
الحقوق القانونية	يتم التسليم ضمن إطار حقوقي يضمن الإجراءات القانونية العادلة	يتم منح الحماية القانونية للطالب وتوفير حقوق اللجوء

[1] الغريب، نادية. "المبادئ القانونية لنظام تسليم المجرمين". دار الجامعات، الكويت، 2015، ص. 80.

[2] الخطيب، رامي. "الشروط والإجراءات في تسليم المجرمين". دار السلام، لبنان، 2016، ص. 140.

اللجوء لا يقتصر على القوانين المحلية، بل يشمل حماية دولية وفقًا للاتفاقيات الدولية	يتطلب تسليم الشخص بناءً على الاتفاقيات الدولية مع الحفاظ على الحقوق القانونية	**المعاملة في الدولة**
يتطلب الشخص الذي يواجه الاضطهاد في وطنه بسبب موقف سياسي أو عرقي	يتطلب الشخص المشتبه في ارتكابه جريمة أو المدان بها	**الحالة الشخصية للشخص**

4.المقارنة من حيث التطبيق:

- **التسليم** :يتم في سياق الجرائم الدولية أو الجرائم التي ارتكبها الشخص في دولة ما، وتطلب دولة أخرى تسليمه للمحاكمة أو تنفيذ عقوبة. في هذا السياق، تُطبق المعايير القانونية الدولية المتعلقة بالجرائم.
- **اللجوء السياسي** :يتم في سياق حماية الأفراد من الاضطهاد السياسي أو الديني أو العرقي. بينما يمكن أن يكون التسليم مرفوضًا إذا كان الشخص المشتبه به معرضًا للاضطهاد السياسي، فإن اللجوء السياسي يوفر له الحق في الحماية وعدم التعرض للترحيل إلى بلد قد يواجه فيه تهديدات بالقتل أو التعذيب.

بينما يرتبط التسليم بإجراءات قضائية تتعلق بنقل شخص متهم بارتكاب جريمة من دولة إلى أخرى لتقديمه للعدالة، اللجوء السياسي يتعلق بحماية الأشخاص الذين يواجهون خطر الاضطهاد في بلادهم بسبب معتقداتهم أو هويتهم السياسية أو الدينية. ويستند التسليم إلى التعاون القضائي الدولي، بينما يستند اللجوء إلى حقوق الإنسان والمبادئ الدولية المتعلقة بالحماية من الاضطهاد[1].

[1] الدسوقي، مصطفى. "التعاون القضائي الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة". دار النديم، مصر، 2017، ص. 130.

الفرع الثالث: التمييز بين التسليم والترحيل القضائي

يُعتبر التسليم و الترحيل القضائي من المفاهيم التي قد تلتبس للبعض، حيث يتعلق كلاهما بنقل شخص من دولة إلى أخرى. ومع ذلك، هناك فروق أساسية بينهما في الأهداف، والأسس القانونية، والإجراءات المعتمدة في كل حالة. في هذا الفرع، سنستعرض التمييز بين هذين المفهومين.

1.التسليم:

كما تم شرحه سابقًا، فإن التسليم هو إجراء قانوني يتم بموجب الاتفاقيات الدولية أو القوانين الوطنية بين الدول بهدف نقل شخص مُتهم أو مدان بارتكاب جريمة إلى دولة أخرى، إما لمحاكمته أو لتنفيذ حكم صادر ضده. يتم التسليم بناءً على طلب رسمي من الدولة الطالبة وفقًا لإجراءات محددة يوافق عليها القضاء.

أ. **الهدف** :الهدف من التسليم هو تقديم الشخص المتهم أو المدان إلى العدالة الجنائية في دولة أخرى لإجراء المحاكمة أو تنفيذ العقوبة.

ب. **الأساس القانوني** :التسليم يتم بناءً على اتفاقيات دولية مثل المعاهدات الثنائية أو متعددة الأطراف، ويخضع لقوانين كل دولة تحدد شروط التسليم.

ت. **الإجراءات القانونية** :يتم التسليم عادة عبر إجراءات قضائية يتم من خلالها استيفاء شروط معينة، مثل ازدواجية التجريم (أي أن الجريمة يجب أن تكون معترفًا بها في كلا الدولتين)، والامتناع عن التسليم في حال وجود تهديد بالاضطهاد[1].

2.الترحيل القضائي:

الترحيل القضائي هو إجراء قانوني يتم بموجبه إخراج شخص من دولة ما إلى دولة أخرى، أو إلى بلده الأصلي، بقرار قضائي، ويكون هذا الشخص قد ارتكب مخالفة قانونية

[1] الشوربجي، محمود. "الاتفاقيات الدولية في تسليم المجرمين". دار العرب، مصر، 2014، ص. 115.

(غالبًا تتعلق بمخالفات الهجرة أو الإقامة) أو حكم عليه بعقوبة جنائية معينة. يتم الترحيل القضائي عادة بسبب انتهاك الشخص للقوانين المحلية المتعلقة بالإقامة أو الأمن العام.

أ. **الهدف** :الهدف من الترحيل هو إخراج شخص من الدولة بسبب مخالفة قوانين الهجرة أو الأمن الوطني، أو في بعض الأحيان بسبب قضاء عقوبته في دولة أخرى.

ب. **الأساس القانوني** :الترحيل يتم بناءً على قوانين الهجرة أو القوانين الجنائية الوطنية التي تسمح بإخراج الأفراد المخالفين من الدولة

ت. **الإجراءات القانونية** يتم الترحيل بموجب قرار قضائي، ويمكن أن يتبع الشخص طعونًا قانونية ضد قرار الترحيل، لكن الإجراءات تختلف عن تلك الخاصة بالتسليم، حيث لا يتطلب الترحيل اتفاقيات دولية[1].

3.الفروق الجوهرية بين التسليم والترحيل القضائي[2]:

البند	التسليم	الترحيل القضائي
الهدف	نقل الشخص للمحاكمة أو لتنفيذ العقوبة في دولة أخرى	إخراج شخص من الدولة بسبب مخالفة قانونية محلية (مثل الهجرة غير الشرعية)
الأساس القانوني	اتفاقيات دولية (معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف)	قوانين الهجرة أو قوانين الأمن الوطني والدولة المعنية
الإجراءات القانونية	تتم وفق **إجراءات قضائية** دولية، وتستند إلى اتفاقيات قانونية	تتم بناءً على **قرار قضائي محلي**، وقد تشمل طعونًا قانونية
الحقوق القانونية	يخضع الشخص لضمانات قانونية دولية عند التسليم لضمان حقوقه	يمكن أن يتم الترحيل بسرعة أكبر في حالات معينة، وقد تكون الحماية القانونية أقل من التسليم

[1] الطوخي، جاد. "الجرائم العابرة للحدود في القانون الدولي". دار التوحيد، الأردن، 2016، ص. 160.

[2] المهدي، صلاح. "نظام تسليم المجرمين: دراسة مقارنة". دار الألفية، مصر، 2015، ص. 110.

يرتبط الترحيل عادة **بمخالفات محلية** مثل الهجرة غير القانونية أو تهديد الأمن العام	يرتبط التسليم بالجرائم الجنائية **عابرة للحدود**	**المخالفة القانونية**
الترحيل قد لا يتطلب تعاونًا دوليًا، ويعتمد على القوانين المحلية الخاصة بكل دولة	التسليم هو نتيجة **تعاون قضائي دولي** بين الدول	**التعاون الدولي**

4.المقارنة من حيث التطبيق:

- **التسليم** :يُستخدم في حالة وجود جرائم دولية أو التهرب من العدالة، مثل الجرائم التي تُرتكب عبر الحدود الوطنية أو الجرائم التي تتطلب محاكمة في دولة أخرى بسبب الالتزامات الدولية.
- **الترحيل القضائي** :يُستخدم بشكل أساسي في سياقات الهجرة أو عندما يُحكم على الشخص بإدانة في الدولة المحلية ويتم إخراجه لتقضي العقوبة في موطنه، أو في بعض الحالات لأسباب تتعلق بالأمن الوطني .قد لا يشمل هذا النوع من النقل الجرائم الدولية.

التسليم هو إجراء يتعلق بإحضار شخص متهم أو مدان للمثول أمام القضاء في دولة أخرى، بناءً على اتفاقات دولية وبموجب الإجراءات القضائية.

الترحيل القضائي هو إجراء محلي يتم لإخراج شخص من الدولة بسبب مخالفات قوانين الهجرة أو قضايا أخرى مرتبطة بالأمن الداخلي، ويشمل في بعض الحالات الأشخاص المدانين في القضايا الجنائية[1].

[1] ناصر، حسين. "التسليم القضائي وأثره في العلاقات الدولية". دار الحامد، مصر، 2013، ص. 125.

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية لنظام تسليم المجرمين وأساسه القانوني

يعد نظام تسليم المجرمين أداة قانونية أساسية في إطار التعاون القضائي الدولي، ويهدف إلى ضمان تقديم الجناة إلى العدالة الجنائية في دولة أخرى بناءً على طلب قانوني. يتسم هذا النظام بالعديد من الجوانب القانونية التي تجعله موضوعًا معقدًا ومتنوعًا في تطبيقه، وهو ما يستدعي دراسة طبيعته القانونية و أساسه القانوني.

يتناول المبحث الثاني هذه الجوانب عبر تحليله للطبيعة القانونية لنظام تسليم المجرمين، التي تشمل الطابع الدولي و الطابع السيادي الذي يتمتع به النظام. فبينما يعزز تسليم المجرمين من التعاون بين الدول لمكافحة الجرائم الدولية، فإنه لا يخلو من تأثيرات تتعلق بسيادة الدولة على أراضيها وسلطة القضاء الوطني، الأمر الذي يخلق نوعًا من التوازن بين التعاون الدولي وحماية حقوق الأفراد.

كما يتطرق المبحث إلى الأساس القانوني الذي يقوم عليه هذا النظام، الذي يتوزع بين الاتفاقيات الدولية، مثل المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، وبين التشريعات الوطنية التي قد تختلف من دولة إلى أخرى في تنظيم وتحديد شروط تسليم المجرمين. وتُعد الاتفاقيات الدولية بمثابة الإطار الذي يُنظم عملية التسليم بين الدول، في حين تحدد التشريعات الوطنية إطار التطبيق والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقيات.

من خلال هذا المبحث، يتم تسليط الضوء على كيفية تفاعل القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لضمان أن يتم تسليم المجرمين في إطار قانوني يحترم الحقوق الإنسانية ويحقق العدالة. ويهدف المبحث أيضًا إلى فحص التحديات القانونية التي قد تنشأ نتيجة لهذا التفاعل، مثل التباين في التشريعات والاختلافات في تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل أو ازدواجية التجريم.

بالتالي، يتضح أن الطبيعة القانونية لنظام تسليم المجرمين، وكذلك الأسس القانونية التي يقوم عليها، تتطلب فحصًا دقيقًا ومتوازنًا لضمان فعالية النظام وضمان حقوق الأفراد في ظل الالتزامات الدولية المتزايدة.

المطلب الأول: الطبيعة القانونية لنظام تسليم المجرمين

الفرع الأول: الطابع الدولي للتسليم

يعتبر نظام تسليم المجرمين من أهم آليات التعاون القضائي الدولي في مكافحة الجرائم العابرة للحدود. ويتميز هذا النظام بكونه آلية قانونية دولية تهدف إلى تسهيل عملية نقل الأشخاص المشتبه فيهم أو المدانين من دولة إلى أخرى لتقديمهم للمحاكمة أو لتنفيذ عقوباتهم.

1.مفهوم الطابع الدولي للتسليم:

يعني الطابع الدولي للتسليم أن تسليم المجرمين لا يتم في إطار حدود دولة واحدة فقط، بل هو ناتج عن تعاون دولي بين الدول المختلفة، حيث يهدف هذا التعاون إلى تسريع الإجراءات و تنظيمها بحيث يتم تسليم الشخص المطلوب من دولة إلى أخرى في إطار القانون الدولي .ويُعتبر التسليم جزءًا من المنظومة القانونية الدولية، التي تشمل معاهدات واتفاقيات دولية بين الدول، تنظّم كيفية التعامل مع الجرائم الدولية والجريمة المنظمة العابرة للحدود[1].

2.الأسس القانونية للطابع الدولي للتسليم:

أ. **الاتفاقيات الدولية:**

يشتمل نظام تسليم المجرمين على اتفاقيات دولية تُبرم بين الدول لتحديد شروط وآلية التسليم، والتي تحدد الإجراءات والشروط القانونية اللازمة للتسليم. هناك نوعان من الاتفاقيات التي تؤكد الطابع الدولي للتسليم:

[1] قاسم، محمد. "التسليم بين السيادة الوطنية وحقوق الإنسان". دار الساقية، لبنان، 2018، ص. 90.

- **الاتفاقيات الثنائية** :وهي معاهدات موقعة بين دولتين فقط، لتحديد الشروط والإجراءات الخاصة بالتسليم بينهما. مثل الاتفاقيات بين الدول الأوروبية أو الدول العربية.
- **الاتفاقيات متعددة الأطراف** :مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000، التي تؤكد الطابع الدولي للتسليم، وتضع أسسًا وقواعد لتبادل المجرمين بين الدول الأطراف.

ب. **ازدواجية التجريم:**

من المبادئ الأساسية التي تحدد الطابع الدولي للتسليم هو مبدأ ازدواجية التجريم، الذي ينص على أن الفعل الذي يُشتبه في أن الشخص ارتكبه يجب أن يُعتبر جريمة في كلا الدولتين المعنيتين (الدولة الطالبة والدولة المرسلة). فإذا كان الفعل غير معترف به كجريمة في الدولة التي يُطلب منها التسليم، فإن الطلب يُرفض.

ت. **المعاملة بالمثل:**

يُعد مبدأ المعاملة بالمثل من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العديد من الاتفاقيات الدولية. هذا المبدأ يعني أن الدول التي تطلب التسليم يجب أن تكون مستعدة لتقديم نفس التعاون لدول أخرى في حال طلب تسليم شخص من جنسية تلك الدول[1].

3.دور المنظمات الدولية في تعزيز الطابع الدولي للتسليم:

أ. **منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول):**

تقوم الإنتربول بدور أساسي في تعزيز الطابع الدولي لنظام تسليم المجرمين. فهي تنسق بين الدول الأعضاء وتساعد في تسهيل عملية تسليم المجرمين، إضافة إلى أنها تتيح تبادل المعلومات والبيانات حول الأشخاص المطلوبين دوليًا.

[1] عبد الله، فوزي. "التسليم في القانون الدولي: دراسة تحليلية". دار الكتاب، تونس، 2014، ص. 140.

ب. **الأمم المتحدة:**

من خلال اتفاقيات دولية متعددة، تسعى الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون بين الدول في مجال التسليم الدولي للمجرمين .ومن أبرز الاتفاقيات التي تبنتها الأمم المتحدة في هذا الصدد هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تحدد إطارًا قانونيًا لتسليم المجرمين بين الدول.

ت. **الاتحاد الأوروبي:**

في الاتحاد الأوروبي، يُعتبر أمر التسليم الأوروبي من الآليات التي تسهل عملية تسليم المجرمين بين دول الاتحاد، ويعتمد على مبدأ الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء، حيث يتم تسليم المجرمين دون الحاجة إلى الخوض في تفاصيل معقدة من الإجراءات، وهو ما يعكس التقدم في إضفاء الطابع الدولي على نظام التسليم[1].

4.التحديات المرتبطة بالطابع الدولي للتسليم:

على الرغم من أن الطابع الدولي للتسليم يعزز التعاون بين الدول، إلا أن هناك العديد من التحديات القانونية والعملية التي قد تواجه هذا النظام، ومنها:

أ. **الاختلافات القانونية بين الدول:**

قد تواجه الدول صعوبة في التوصل إلى توافق حول شروط التسليم بسبب الاختلافات في الأنظمة القانونية (مثل القانون المدني مقابل القانون العام) أو الاختلافات في معايير حقوق الإنسان.

[1] الأحمد، وليد. "دور الاتفاقيات الدولية في تسليم المجرمين". دار العلوم القانونية، الأردن، 2017، ص. 100.

ب. **حماية حقوق الأفراد:**

من أبرز التحديات التي قد تواجه التسليم الدولي هو حماية حقوق الإنسان للأفراد المطلوبين. بعض الدول قد ترفض التسليم إذا كانت هناك مخاوف من أن الشخص المُسلم سيُعذب أو سيتعرض لعقوبة الإعدام في الدولة الطالبة.

ت. **المعادلة بين السيادة الوطنية و الالتزامات الدولية:**

في بعض الحالات، قد ترفض الدول التسليم بسبب مخاوف تتعلق بـ السيادة الوطنية أو بسبب التوترات السياسية بين الدول، مما يجعل التعاون الدولي أكثر صعوبة[1].

5. آثار الطابع الدولي للتسليم:

أ. **تيسير التعاون بين الدول:**

الطابع الدولي للتسليم يعزز التعاون القضائي بين الدول، مما يسهم في تسريع الإجراءات المرتبطة بمحاكمة المجرمين وتطبيق العدالة.

ب. **مكافحة الجريمة الدولية:**

يساعد التسليم في مكافحة الجرائم العابرة للحدود مثل الإرهاب و الجريمة المنظمة و الاتجار بالمخدرات و التهريب، من خلال تسهيل تسليم المجرمين بين الدول وتقديمهم للعدالة[2].

ت. **تحقيق العدالة الجنائية الدولية:**

يساهم الطابع الدولي للتسليم في تحقيق العدالة الجنائية على المستوى الدولي، حيث لا يمكن للفرد الهروب من المحاكمة أو العقوبة لمجرد عبوره حدود الدول.

إن الطابع الدولي لنظام تسليم المجرمين هو أحد العناصر الأساسية التي تميز هذا النظام وتجعله أداة فعالة للتعاون القضائي بين الدول. من خلال الاتفاقيات الدولية، تسعى

[1] عبد العزيز، سامية. "الحقوق الإنسانية في سياق تسليم المجرمين". دار النشر المعرفي، مصر، 2016، ص. 200.

[2] حسان، زكريا. "نظام تسليم المجرمين في النظام القانوني الدولي". دار نشر الحياة، لبنان، 2015، ص. 170.

الدول إلى تحقيق العدالة الجنائية الدولية من خلال تسليم المجرمين الذين ارتكبوا جرائم عبر الحدود. وعلى الرغم من أن هناك تحديات قانونية وعملية، إلا أن التسليم الدولي يظل جزءًا أساسيًا من المنظومة القانونية الدولية التي تساعد في محاربة الجرائم العابرة للحدود[1].

الفرع الثاني: الطابع السيادي للتسليم

على الرغم من أن نظام تسليم المجرمين يعتبر آلية دولية تعزز التعاون بين الدول لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، إلا أن هذا النظام يحتفظ أيضًا بـ طابع سيادي قوي، والذي يشير إلى أن كل دولة تتمتع بسيادتها الوطنية وتحتفظ بحقها في اتخاذ القرارات الخاصة بها بخصوص التسليم وفقًا لاعتبارات القانون الوطني و السياسات الأمنية و الحقوق الإنسانية.

1.مفهوم الطابع السيادي للتسليم:

الطابع السيادي للتسليم يشير إلى حق الدولة في اتخاذ قرارات مستقلة بشأن التسليم . هذا الحق يتجلى في قدرة الدول على رفض طلبات التسليم بناءً على معايير خاصة بها تتعلق بـ السيادة و الأمن الوطني و القيم الدستورية، في حالة وجود تهديد لهذه السيادة أو القيم.

وبشكل عام، فإن الدولة صاحبة السيادة هي التي تحدد شروط التسليم، وتنظم العملية بناءً على قوانينها الداخلية، مع مراعاة التزاماتها الدولية في إطار المعاهدات أو الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف[2].

[1] حافظ، محمد. "الشروط الخاصة في تسليم المجرمين بين الدول". دار الجيل الجديد، سوريا، 2016، ص. 85.

[2] الليثي، سامية. "التعاون القضائي بين الدول العربية". دار المستقبل العربي، لبنان، 2013، ص. 160.

2.الأسس القانونية للطابع السيادي للتسليم:

أ. **مبدأ السيادة الوطنية:**

كل دولة تظل مستقلة في قراراتها المتعلقة بـ التسليم، وتملك الحق الكامل في تحديد شروط التسليم وفقًا لقوانينها الوطنية. هذه السيادة تسمح للدولة أن ترفض التسليم إذا رأت أنه يتعارض مع مصالحها الوطنية أو اعتبارات أمنها القومي.

ب. **الاختلافات بين الدول:**

الطابع السيادي يعكس التباين الكبير بين الدول في كيفية تنظيم التسليم. فبعض الدول قد تكون أكثر تسامحًا في التعاون مع دول أخرى في مسألة التسليم، في حين أن دولًا أخرى قد تتخذ مواقف أكثر تشددًا أو تفرض شروطًا صارمة قبل الموافقة على التسليم.

ت. **مبدأ الاحتفاظ بحق الرفض:**

يمنح الطابع السيادي للدول حق رفض التسليم بناءً على عدة مبررات قانونية أو سياسية، مثل:

- **رفض تسليم المواطنين** :بعض الدول قد ترفض تسليم مواطنيها لأي دولة أخرى، وذلك بناءً على مبدأ عدم تسليم المواطنين.
- **التهديدات الأمنية أو السياسية** :قد ترفض الدولة التسليم إذا كانت هناك مخاوف من أن الشخص المطلوب سيواجه اضطهادًا سياسيًا أو عقوبة غير إنسانية في الدولة الطالبة.

- **مخالفة القيم المحلية** :بعض الدول ترفض التسليم إذا كانت الجريمة المرتكبة لا تمثل جريمة في قانونها المحلي أو إذا كانت تنتهك المبادئ الأساسية للعدالة أو حقوق الإنسان[1].

3.مواقف الدول من التسليم السيادي:

تختلف الدول في نظرتها إلى التسليم والسيادة بناءً على الاعتبارات السياسية و الحقوقية:

أ. **الدول التي ترفض التسليم للمواطنين:**

بعض الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تُصر على عدم تسليم مواطنيها إلى دول أخرى، على الرغم من أن ذلك قد يثير تعقيدات في علاقاتها الدولية. في هذه الحالة، قد تقوم الدول بتقديم الحماية القانونية لمواطنيها لمقاضاتهم في محاكمها الداخلية.

ب. **الدول التي تتبنى سياسة التسليم الواسع:**

هناك دول أخرى قد تتبع سياسات مرنة تجاه التسليم وتستجيب بشكل إيجابي لطلبات التسليم، بشرط أن تتوافق مع التزاماتها الدولية وتعهداتها بموجب الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف.

ت. **الدول التي ترفض التسليم لأسباب حقوقية:**

بعض الدول ترفض التسليم إذا كانت هناك مخاوف حقوقية، مثل التعذيب أو الحرمان من محاكمة عادلة في الدولة الطالبة. في هذه الحالة، تعتمد الدول على الاتفاقيات الدولية التي تحظر التعذيب مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب[2].

---

[1] نصر، أحمد. "المسؤولية الجنائية الدولية: دراسة في الجرائم الدولية". دار نشر اليمامة، السعودية، 2017، ص. 180.

[2] رجب، محمد. "العدالة الجنائية الدولية: محاكمات وتسليم المجرمين". دار النور، مصر، 2018، ص. 220.

4.التحديات المرتبطة بالطابع السيادي للتسليم:

أ. **التناقض بين الالتزامات الدولية والسيادة:**

في بعض الأحيان، تواجه الدول تحديًا في التوفيق بين التزاماتها الدولية (مثل الاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة الإرهاب أو الجريمة المنظمة) وحقها السيادي في رفض التسليم. قد تواجه هذه الدول ضغطًا من قبل الدول الأخرى أو من المنظمات الدولية لتسليم المجرمين.

ب. **المخاوف من الاضطهاد أو المعاملة غير الإنسانية:**

أحد التحديات الكبيرة هو المخاوف من تعرض الشخص المشتبه به للاضطهاد أو المعاملة غير الإنسانية في الدولة الطالبة. هذه المخاوف قد تدفع الدولة المرفوضة طلبها إلى رفض التسليم.

ت. **الاختلافات في النظام القانوني:**

يواجه التسليم تحديات في الدول التي تختلف نظمها القانونية عن الأنظمة القانونية للدولة الطالبة. على سبيل المثال، قد ترفض بعض الدول **التسليم** إذا كانت الجريمة المتهم بها الشخص غير معترف بها في قوانينها المحلية[1].

5.أهمية الطابع السيادي في التعاون الدولي:

رغم أن التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين يعد أمرًا مهمًا لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، إلا أن الطابع السيادي للتسليم يضمن للدول حماية سيادتها الوطنية و حقوق مواطنيها .هذا يعكس التوازن بين مبدأ التعاون الدولي ومبدأ السيادة الوطنية .في هذا السياق، يظل التسليم آلية مرنة تتيح للدول الاستقلالية في اتخاذ قراراتها القانونية وفي الوقت ذاته تُساهم في تنفيذ القوانين الدولية ضد المجرمين.

[1] الشريف، مصطفى. "المراجعة القانونية لطلبات التسليم في النظام الدولي". دار البحوث القانونية، الأردن، 2014، ص. 135.

الطابع السيادي لنظام تسليم المجرمين يعكس الحق الأساسي للدول في الحفاظ على سيادتها واتخاذ قراراتها المستقلة بشأن التعاون القضائي الدولي. في الوقت نفسه، يسعى هذا النظام إلى التوازن بين الالتزامات الدولية والتحديات المتعلقة بالحفاظ على الأمن القومي و حقوق الإنسان .الطابع السيادي يُعتبر عنصرًا جوهريًا في تحديد كيفية وآلية التسليم، ويُعد جزءًا لا يتجزأ من كيفية تعامل الدول مع الطلبات الدولية للتسليم[1].

المطلب الثاني: الأساس القانوني لنظام تسليم المجرمين

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية (الثنائية والمتعددة الأطراف)

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية (الثنائية والمتعددة الأطراف)

يُعتبر التسليم أداة أساسية للتعاون القضائي بين الدول في مكافحة الجريمة العابرة للحدود. الأساس القانوني لهذا التعاون يتمثل في الاتفاقيات الدولية التي تُبرم بين الدول، وتحدد المبادئ والإجراءات القانونية المنظمة لتسليم المجرمين. يمكن تصنيف هذه الاتفاقيات إلى اتفاقيات ثنائية و اتفاقيات متعددة الأطراف، حيث لكل نوع من هذه الاتفاقيات خصائصه وأهدافه الخاصة.

1.الاتفاقيات الثنائية:

الـ اتفاقيات الثنائية هي اتفاقيات قانونية موقعة بين دولتين فقط، وتحدد الشروط والإجراءات اللازمة لتسليم المجرمين بين هاتين الدولتين. تتيح هذه الاتفاقيات للدول تحديد شروط التسليم التي تتناسب مع احتياجاتها الخاصة في إطار التعاون القضائي الدولي[2].

[1] الرشيدي، فوزي. "نظام تسليم المجرمين في الاتفاقيات الثنائية والمتعددة". دار القلم العربي، مصر، 2016، ص. 98.

[2] الشيباني، حسن. "التسليم القضائي في إطار التعاون الدولي". دار الثقافة القانونية، المغرب، 2015، ص. 145.

أهمية الاتفاقيات الثنائية:

أ. **التخصيص والمرونة:**

تسمح الاتفاقيات الثنائية بتحديد الشروط الخاصة التي قد لا تكون موجودة في الاتفاقيات متعددة الأطراف. يمكن للدول أن تناقش بشكل خاص احتياجاتها الأمنية والحقوقية.

ب. **التركيز على الجرائم المحددة :**

غالبًا ما تركز الاتفاقيات الثنائية على أنواع معينة من الجرائم أو الحالات، مثل الجرائم المالية، أو الجرائم المنظمة عبر الحدود، أو الجرائم الإرهابية.

ت. **آلية تنفيذ مبسطة:**

الاتفاقيات الثنائية تُسهل إجراءات التعاون بين الدول، حيث تحدد بوضوح السلطات المختصة وطريقة إجراءات الطلبات والتسليم.

أمثلة على الاتفاقيات الثنائية:

- **اتفاقية تسليم المجرمين بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة:**

تم توقيعها في عام 2003، حيث تحدد هذه الاتفاقية شروط وإجراءات تسليم المجرمين بين الدولتين مع التركيز على الجرائم ذات الطابع الدولي.

- **اتفاقية تسليم المجرمين بين دول الاتحاد الأوروبي:**

التي تسهل تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع مراعاة بعض الاعتبارات السيادية وحقوق الإنسان[1].

[1] الزعبي، سامي. "الأبعاد القانونية للتسليم في قوانين الدول العربية". دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص. 105.

2.الاتفاقيات متعددة الأطراف:

الاتفاقيات المتعددة الأطراف هي اتفاقيات دولية تُبرم بين أكثر من دولتين، وتستهدف تعزيز التعاون القضائي بين عدد كبير من الدول. وتُعتبر هذه الاتفاقيات إطارًا قانونيًا عامًا لتسهيل تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء.

أهمية الاتفاقيات متعددة الأطراف:

أ. **التعاون الواسع:**

تعزز الاتفاقيات متعددة الأطراف التعاون بين عدد أكبر من الدول، مما يُسهل تسليم المجرمين على نطاق واسع. هذا يساعد في مكافحة الجرائم الدولية التي تمس أكثر من دولة.

ب. **تنظيم العلاقات بين الدول ذات الأنظمة القانونية المختلفة:**

من خلال هذه الاتفاقيات، تستطيع الدول المتنوعة تنظيم إجراءات التسليم وتحديد الشروط المناسبة التي تضمن تقديم المجرمين للعدالة دون المساس بسيادتها.

ت. **إيجاد إطار قانوني شامل:**

تمنح الاتفاقيات متعددة الأطراف الأساس القانوني الذي يمكن الدول من التعاون القضائي في التعامل مع الجرائم العالمية كالإرهاب، الاتجار بالمخدرات، الجريمة المنظمة، إلخ.

أمثلة على الاتفاقيات متعددة الأطراف:

أ. **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية :(2000)**

- تُعد هذه الاتفاقية أحد أبرز الاتفاقيات متعددة الأطراف التي أُبرمت تحت رعاية الأمم المتحدة. تهدف إلى تسهيل التعاون القضائي بين الدول لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود مثل التهريب، الإرهاب، الاتجار بالبشر، الفساد، وغيرها من الجرائم.

- تُمثل الاتفاقية إطارًا قانونيًا لتنظيم التسليم الدولي للمجرمين وتحدد الإجراءات والشروط اللازمة لضمان تقديم الجناة إلى العدالة.

ب. اتفاقية الاتحاد الأوروبي بشأن تسليم المجرمين:

- يُعد هذا الاتفاق من أبرز الأمثلة على التعاون الدولي بين الدول الأوروبية. بموجب هذه الاتفاقية، يُمكن للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تسليم المجرمين إلى أي دولة من دول الاتحاد دون الحاجة إلى معاملة قانونية معقدة أو تحديد شروط خاصة في كل حالة.

ت. اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الفساد:(2003)

- تسهم هذه الاتفاقية في تعزيز التعاون الدولي في ملاحقة المجرمين في قضايا الفساد، وتشمل التسليم كأحد الأدوات القانونية المهمة للعدالة بين الدول الأطراف[1].

3. المبادئ الأساسية التي تحكم الاتفاقيات الدولية:

تستند الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف إلى بعض المبادئ الأساسية التي تضمن تسهيل التعاون بين الدول:

أ. ازدواجية التجريم:

ينص مبدأ ازدواجية التجريم على أن الفعل المرفوض في الدولة الطالبة يجب أن يكون جريمة أيضًا في الدولة التي يتم طلب التسليم منها. وإذا لم تكن الجريمة نفسها مُعترفًا بها في القانون المحلي للدولة المرسلة، يمكن أن يُرفض التسليم.

[1] طلال، إسماعيل. "التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الإرهاب". دار النهضة للنشر، لبنان، 2017، ص. 125.

ب. **المعاملة بالمثل:**

العديد من الاتفاقيات تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل، الذي يُشترط فيه أن تلتزم الدول بالتعاون في حالات التسليم بشكل متبادل. بمعنى آخر، إذا وافقت دولة على تسليم المجرمين إلى دولة معينة، يجب أن توافق الأخيرة على تسليم المجرمين إليها في المستقبل.

ت. **استثناءات التسليم:**

تتضمن الاتفاقيات الدولية عادة **استثناءات** من التسليم في حالات معينة، مثل:

- إذا كانت الجريمة تتعلق بالسياسة مثل الجرائم السياسية.
- إذا كانت الدولة المرسلة تعتبر الجريمة غير خطيرة وفقًا لقوانينها الوطنية.
- إذا كان هناك خطر من تعرض المطلوب للاضطهاد أو التعذيب في الدولة الطالبة[1].

4.التحديات المرتبطة بالاتفاقيات الدولية:

رغم أن الاتفاقيات الدولية تُعد من أهم الأسس القانونية لنظام تسليم المجرمين، فإن هناك **عدة تحديات** مرتبطة بها، منها:

أ. **اختلاف الأنظمة القانونية:**

الاختلاف بين الأنظمة القانونية المدنية و الإنجليزية و الشريعة قد يؤدي إلى صعوبة في التوافق على شروط التسليم.

ب. **التحديات الحقوقية:**

ضمان حقوق الإنسان للمجرمين المطلوبين قد يعرقل عمليات التسليم، خاصة إذا كانت هناك مخاوف من تعرضهم لعقوبات قاسية أو محاكمات غير عادلة.

[1] عطا الله، يوسف. "التسليم بين السيادة الوطنية والتعاون الدولي". دار الأدلة القانونية، مصر، 2014، ص. 115.

ت. **التهديدات السياسية:**

في بعض الأحيان، قد يتم رفض التسليم لأسباب سياسية أو بسبب وجود توترات دبلوماسية بين الدول.

تُعد الاتفاقيات الدولية (الثنائية والمتعددة الأطراف) أساسًا قانونيًا رئيسيًا لتنظيم نظام تسليم المجرمين وتعزيز التعاون القضائي بين الدول. من خلال هذه الاتفاقيات، يُمكن للدول أن تضمن تسليم المجرمين في سياق منظم وفقًا لأحكام محددة تضمن مبدأ العدالة و حماية السيادة الوطنية و حقوق الإنسان .وعلى الرغم من التحديات التي قد تنشأ بسبب الاختلافات القانونية و الحقوقية، تظل هذه الاتفاقيات أداة أساسية في مكافحة الجرائم العابرة للحدود[1].

الفرع الثاني: التشريعات الوطنية والدساتير

إلى جانب الاتفاقيات الدولية التي تنظم نظام تسليم المجرمين، تأتي التشريعات الوطنية والدساتير المحلية لتكمل الإطار القانوني الخاص بهذا النظام داخل كل دولة. حيث تقوم الدول بسن قوانين خاصة بها تتعلق بكيفية تنفيذ طلبات التسليم بالتوافق مع التزاماتها الدولية، مع مراعاة السياقات القانونية والسياسية التي تميز كل دولة. هذه التشريعات تُحدد إجراءات التسليم و الشروط التي يجب أن تتوافر في طلبات التسليم، كما تنظم الحقوق القانونية للمجرمين المطلوبين.

1.دور التشريعات الوطنية في تنظيم نظام تسليم المجرمين:

التشريعات الوطنية تُعد حجر الزاوية في تطبيق نظام تسليم المجرمين على المستوى المحلي، حيث تحدد:

[1] القطامي، ناصر. "النظام القانوني لتسليم المجرمين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي". دار الفجر للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص. 110.

أ. **إجراءات التسليم:**

كل دولة تتبنى قانونًا محليًا يحدد الإجراءات الرسمية لتقديم أو استلام طلبات التسليم. تتضمن هذه الإجراءات على سبيل المثال:

- تحديد الجهة المسؤولة عن النظر في طلبات التسليم، مثل وزارة العدل أو النيابة العامة.
- تقديم المستندات المطلوبة لإثبات هوية الجاني وجريمة التسليم.
- التقاضي في المحكمة في حالة اعتراض المتهم على التسليم.

ب. **الشروط القانونية:**

كل دولة تحدد الشروط التي يجب أن تتوافر في طلبات التسليم. تشمل هذه الشروط غالبًا:

- **ازدواجية التجريم** :يجب أن تكون الجريمة المطلوب تسليم المتهم بسببها جريمة معترف بها في القانون المحلي.
- **عدم التسليم في حالات معينة** :مثل الجريمة السياسية، أو في حال كانت هناك مخاوف من التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية في الدولة الطالبة.

ت. **حماية الحقوق الإنسانية:**

التشريعات الوطنية تضمن أيضًا حماية حقوق الإنسان للمجرمين المطلوبين، مثل حقهم في المحاكمة العادلة وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية[1].

[1] الموسوي، هاني. "الدور الرقابي للمحاكم في تسليم المجرمين". دار المجد، سوريا، 2016، ص. 145.

2.دور الدساتير في تنظيم نظام تسليم المجرمين:

تلعب الدساتير دورًا محوريًا في تحديد نطاق السيادة الوطنية فيما يتعلق بالتعاون القضائي الدولي، حيث يتم إدراج أحكام دستورية تؤثر في تسليم المجرمين، خاصة في الدول التي تولي أهمية لحقوق الإنسان أو حماية السيادة الوطنية.

أ. **ضمان السيادة الوطنية:**

تُعتبر السيادة الوطنية من المبادئ الأساسية التي تحميها معظم الدساتير. هذه السيادة قد تفرض قيودًا على قدرة الدولة على التعاون في تسليم المجرمين إذا كان ذلك قد يتعارض مع المصالح الأمنية أو السياسية الوطنية.

- **مثال** :بعض الدول قد تضم في دساتيرها مبدأ عدم تسليم المواطنين إلى دول أخرى. في هذه الحالة، يُمنع التسليم إلا إذا كانت هناك ضمانات على أن المتهم سيحظى بمحاكمة عادلة، أو في حال كانت الجرائم تتعلق بحقوق الإنسان.

ب.**مبدأ العدالة:**

تضم الدساتير في بعض الأحيان ضمانات بشأن العدالة الجنائية، مثل الحق في محاكمة عادلة و الحق في الدفاع، وهذه المبادئ تؤثر بشكل كبير في كيفية تنفيذ عمليات التسليم. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الدولة الطالبة تفتقر إلى نظام قضائي عادل أو تتسم المحاكم فيها بعدم الاستقلالية، قد يكون لهذا تأثير في رفض تسليم المجرم.

ت.**حقوق الإنسان والمواثيق الدولية:**

كثير من الدساتير الوطنية، خاصة في الدول الديمقراطية، تضم إعلان حقوق الإنسان أو مواثيق دولية تنص على حقوق الإنسان الأساسية .هذه الحقوق يمكن أن تقيد إمكانية تسليم المجرمين في حالات معينة:

- **رفض التسليم في حالات التعذيب** :إذا كانت هناك مخاوف من تعرض الشخص المطلوب للتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية في الدولة الطالبة، فإن العديد من الدساتير تفرض حظرًا على التسليم.
- **حظر تسليم في حالة التهديد بالاضطهاد السياسي** :بعض الدساتير تضمن حماية للأشخاص ضد التسليم إلى دول قد يكون فيها الشخص معرضًا للاضطهاد السياسي[1].

3.التشريعات الوطنية وأثرها في النظام القضائي:

أ. **الرقابة القضائية:**

في بعض الدول، تتضمن التشريعات الوطنية أن يتم مراجعة قضائية لطلبات التسليم، حيث يحق للمحاكم الوطنية البت في ما إذا كان ينبغي قبول طلب التسليم أم لا. عادة ما تتبع المحاكم معايير قانونية صارمة لتحديد ما إذا كانت الشروط المحددة في القانون الدولي والمحلي قد تم الوفاء بها.

ب. **العقوبات والعواقب القانونية:**

غالبًا ما تحدد التشريعات الوطنية العقوبات أو العواقب التي قد يواجهها الشخص المطلوب تسليمه إذا ما تمت الموافقة على تسليمه، مثل فرض العقوبات المناسبة في حال تم إدانته، أو إعادة المحاكمة إذا تم تسليمه إلى دولة أخرى[2].

[1] النويهي، علي. "التسليم: التحديات والمعوقات القانونية". دار المدى، العراق، 2015، ص. 155.

[2] أبو يوسف، حسام. "دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في تسليم المجرمين". دار العلم، تونس، 2017، ص. 130.

4.التحديات المرتبطة بالتشريعات الوطنية والدساتير:

أ. **الاختلافات بين الدول:**

التحدي الأكبر في هذا السياق هو الاختلافات في الأنظمة القانونية و التشريعات بين الدول. فالدولة التي تطلب التسليم قد يكون لديها قانون جنائي يتضمن جرائم لا تعترف بها الدولة المرسلة، مما يؤدي إلى تعقيد إجراءات التسليم.

ب. **التوافق مع الاتفاقيات الدولية:**

قد تواجه الدول صعوبة في التوفيق بين التشريعات الوطنية و التزاماتها الدولية . على سبيل المثال، إذا كان هناك تعارض بين مبادئ حقوق الإنسان المقررة في الدستور الوطني ومع الالتزامات الدولية بموجب اتفاقيات التسليم.

ت. **حقوق الإنسان:**

الضمانات الخاصة بـ حقوق الإنسان قد تُشكل عائقًا في بعض الحالات، حيث يمكن أن تُرفض طلبات التسليم في حال كانت الدولة الطالبة غير قادرة على ضمان معاملة عادلة و قانونية للمجرم المطلوب[1].

5.أمثلة على التشريعات الوطنية التي تنظّم التسليم:

أ. **المملكة المتحدة:**

- المملكة المتحدة لديها قوانين خاصة تتعلق بتسليم المجرمين، والتي تشمل قانون تسليم المجرمين لعام 2003 .هذا القانون يحدد إجراءات وآليات التسليم، بالإضافة إلى تحديد الشروط القانونية التي يجب أن تكون موجودة في طلبات التسليم، مثل ازدواجية التجريم و الحق في محاكمة عادلة.
-

[1] الشهاوي، جابر. "النظام القضائي الدولي وتسليم المجرمين". دار الأبعاد القانونية، مصر، 2018، ص. 145.

ب. **الولايات المتحدة الأمريكية:**

- في الولايات المتحدة، هناك اتفاقيات تسليم دولية يتم التعامل معها بناءً على القانون الفيدرالي .كما تتضمن التشريعات المحلية قانون تسليم المجرمين لعام 1972 الذي يحدد معايير تنفيذ الطلبات الدولية.

ت. **الدول الأوروبية:**

- في إطار الاتحاد الأوروبي، تم وضع مذكرة التفاهم الخاصة بالتسليم التي تسمح بتسليم المجرمين بين الدول الأعضاء دون الحاجة إلى الإجراءات المعقدة، مع مراعاة حقوق الإنسان وضمانات المحاكمة العادلة.

تُعد التشريعات الوطنية والدساتير الأساس القانوني الذي يحدد كيفية تنفيذ نظام تسليم المجرمين على المستوى الداخلي. حيث توفر هذه التشريعات إطارًا قانونيًا مفصلًا لطلب التسليم وتنفيذه، مع ضمان حماية الحقوق القانونية للأفراد، وكذلك مراعاة المبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ورغم التحديات المتعلقة بالاختلافات القانونية والسياسية، فإن هذه التشريعات تظل حجر الزاوية لتنظيم عمليات التسليم وتعزيز التعاون القضائي بين الدول[1].

[1] صادق، زينب. "التسليم القضائي بين المفاهيم القانونية الحديثة". دار الفارابي للنشر، لبنان، 2016، ص. 175.

خاتمة الفصل

في ختام هذا الفصل، تم التطرق إلى مختلف الجوانب المفاهيمية لنظام تسليم المجرمين، من خلال تعريفه وتحديد طبيعته القانونية والأسس القانونية التي تحكمه على المستوى الدولي والمحلي. تبين من خلال هذا العرض أن نظام تسليم المجرمين لا يُعد فقط أداة للتعاون القضائي بين الدول، بل هو آلية قانونية معقدة ومتكاملة تتطلب التنسيق بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

لقد وضحنا أن التسليم هو عملية قانونية معقدة تتضمن عدة إجراءات، وهو يختلف عن العديد من المفاهيم القانونية الأخرى مثل الإبعاد، اللجوء السياسي، والترحيل القضائي . كما تناولنا الفرق بين النظام الدولي المعتمد في هذه المسائل والمبدأ السيادي للدول في قبول أو رفض طلبات التسليم، وناقشنا الطبيعة القانونية التي قد تتأثر بمبادئ مثل ازدواجية التجريم و حقوق الإنسان.

على الصعيد الدولي، نجد أن الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف تشكل الإطار القانوني الذي يسهل من عمليات التسليم، مع مراعاة المبادئ الحقوقية الخاصة بكل دولة. أما على المستوى الوطني، فإن التشريعات والدساتير تضع القيود والشروط اللازمة لتنفيذ هذه العمليات، بما يتوافق مع القيم القانونية المحلية وحقوق الأفراد.

في الختام، يظل نظام تسليم المجرمين أداة أساسية لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، وهو يتطلب التنسيق بين الأنظمة القانونية الوطنية و الإجراءات الدولية .إن نجاح هذا النظام يرتبط بالقدرة على التوازن بين حماية حقوق الأفراد و ضمان التعاون الفعّال بين الدول في مكافحة الجرائم الدولية.

يتطلب هذا النظام في المستقبل مزيدًا من التطوير والتنسيق لضمان تكامل إجراءات التسليم بين الدول وضمان العدالة للمتهمين، مع المحافظة على حقوق الإنسان و العدالة الجنائية.

الفصل الثاني: القواعد العامة لنظام تسليم المجرمين

الفصل الثاني: القواعد العامة لنظام تسليم المجرمين

يُعد تسليم المجرمين أحد أبرز صور التعاون القضائي الدولي في المجال الجنائي، حيث يسمح للدول بمكافحة الجرائم العابرة للحدود عبر آلية قانونية تُمكّنها من استرداد الأشخاص المتهمين أو المحكوم عليهم الفارين إلى خارج إقليمها. غير أن هذه الآلية لا تُمارَس بشكل تلقائي، بل تخضع لمنظومة دقيقة من القواعد القانونية التي تضمن احترام المبادئ الأساسية للقانون، وتوازن بين مصلحة الدولة في مكافحة الجريمة، وحقوق الفرد في الحماية من التسليم التعسفي.

ويُعالج هذا الفصل القواعد العامة التي تنظّم عملية التسليم من حيث شروطها، وإجراءاتها، وآثارها، باعتبارها الأساس الذي تستند إليه الدول عند دراسة أي طلب تسليم.
ولتحقيق ذلك، ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:
يتناول المبحث الأول الشروط الواجب توافرها لقبول طلب التسليم، سواء تعلق الأمر بالشروط المرتبطة بالجريمة نفسها أو بالشخص المطلوب،
أما المبحث الثاني فيُسلط الضوء على الإجراءات المتبعة لتنفيذ التسليم، والنتائج القانونية والدبلوماسية التي تترتب عليه.

المبحث الأول: الشروط الواجب توفرها للتسليم

إن نظام تسليم المجرمين، وإن كان يُشكّل آلية فعالة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة، إلا أنه لا يُطبَّق بشكل مطلق، بل تحكمه جملة من الشروط القانونية التي تضمن مشروعيته وتوفّر التوازن بين مصالح الدول واحترام حقوق الأفراد.

وتُعتبر هذه الشروط خطوة أساسية قبل الدخول في الإجراءات العملية للتسليم، إذ لا يمكن قبول أي طلب تسليم ما لم يُثبت توافر الضوابط التي حددتها القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية. ويمكن تصنيف هذه الشروط إلى نوعين رئيسيين:
الأول يتعلّق بطبيعة الجريمة المرتكبة، وما إذا كانت تندرج ضمن الجرائم القابلة للتسليم، أما الثاني فيرتبط بالشخص المطلوب وبالاعتبارات الشكلية التي تحكم الطلب نفسه.

وبناءً عليه، يتناول هذا المبحث توضيح الشروط الواجب تحققها لقبول طلب التسليم، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين أساسيين: أحدهما يُعنى بالشروط الموضوعية، والآخر بالشروط الشكلية والشخصية.

المطلب الأول: شروط موضوعية

الفرع الأول: ازدواجية التجريم

يشكل مبدأ ازدواجية التجريم أحد الركائز القانونية الجوهرية في نظام تسليم المجرمين، حيث يقوم على أساس قانوني وأخلاقي يحول دون تحويل آلية التسليم إلى أداة للاستهداف التعسفي أو استغلالها لأغراض سياسية أو انتقامية. ينص هذا المبدأ على أن الفعل المرتكب يجب أن يكون جريمة في كل من الدولة الطالبة والدولة المطلوب منها، وهو شرط لا يمكن تجاوزه أو التهاون فيه عند دراسة طلبات التسليم. تأتي أهمية هذا الشرط من كونه يعكس الاحترام المتبادل بين الأنظمة القانونية المختلفة، ويؤكد على ضرورة وجود تشابه أو تطابق جوهري في وصف الجريمة والعقوبة المفروضة عليها، مما يعزز من مبدأ الشرعية القانونية ويحد من الفوضى القانونية العابرة للحدود[1].

ازدواجية التجريم ليست مجرد قاعدة شكلية بل هي حماية قانونية تضمن أن لا يُجبر شخص على المثول أمام محكمة لارتكابه فعل لا يُعد جريمة في بلده، وهو ما يحفظ كرامته ويصون حقوقه الأساسية، كما يمنع الدول من استغلال آليات التسليم لتصفية حسابات سياسية أو توجيه اتهامات لا أساس لها في القانون. بالإضافة إلى ذلك، يعكس هذا المبدأ احترامًا لسيادة الدولة المطلوب منها التسليم، حيث لا يمكن فرض معايير قانونية خارج نطاق اختصاصها، ما يعزز التعاون الدولي على أسس من العدالة والإنصاف.

على الرغم من وضوح هذا المبدأ، إلا أن تطبيقه في الواقع العملي قد يواجه تحديات عديدة، خاصة في ظل التباين بين النظم القانونية المختلفة، التي قد تعرّف الجرائم وتُصنف العقوبات بشكل مختلف. هنا يتطلب الأمر تقييماً دقيقاً وتفسيراً متوازنًا من قبل الجهات

[1] العنيد، محمد زيد، وعصماني، ليلى. "شروط تسليم المجرمين في النظام القانوني الجزائري". مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، 2021، ص. 62

القضائية المختصة، لضمان عدم رفض طلب التسليم بصورة تعسفية أو مفرطة، وفي الوقت ذاته حماية الشخص المطلوب من تسليم غير قانوني. وبذلك، يمكن القول إن ازدواجية التجريم تساهم في تحقيق التوازن المطلوب بين مكافحة الجريمة والحفاظ على حقوق الأفراد، وهي عنصر أساسي في بناء منظومة تسليم قائمة على الثقة والاحترام المتبادل بين الدول[1].

1.تعريف ازدواجية التجريم

- يقصد بازدواجية التجريم أن يكون الفعل المنسوب إلى الشخص المطلوب تسليمه مجرّماً في كل من الدولة الطالبة والدولة المطلوب منها التسليم.
- يُعد هذا الشرط من المبادئ الجوهرية في نظام تسليم المجرمين لضمان توافق الأساس القانوني بين الطرفين.

2.الأساس القانوني للازدواجية

- تستند ازدواجية التجريم إلى مبدأ احترام السيادة التشريعية لكل دولة.
- لا يمكن إلزام دولة بتسليم شخص عن فعل لا يُشكّل جريمة في قانونها الداخلي.

3.الهدف من شرط الازدواجية

- حماية الأفراد من التسليم التعسفي.
- ضمان وجود حد أدنى من التوافق القانوني بين الدولتين.

[1] درياد، مليكة. "أحكام تسليم المجرمين في قانون الإجراءات الجزائية". مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2019، ص. 19

- منع تسليم الأشخاص عن أفعال تُجرّم في دولة دون أخرى لأسباب دينية أو سياسية أو اجتماعية[1].

4.أنواع ازدواجية التجريم

- **ازدواجية شكلية** :تطابق التكييف القانوني للفعل بين الدولتين.
- **ازدواجية موضوعية** :يكفي أن يكون الفعل مجرّماً في كلا النظامين، حتى لو اختلف التكييف أو الوصف القانوني.

5.تطبيقات ازدواجية التجريم في الاتفاقيات

- تُكرّس معظم الاتفاقيات الدولية والثنائية هذا الشرط بشكل صريح.
- بعض الاتفاقيات تستثني الجرائم البسيطة أو تنص على قائمة مغلقة بالجرائم القابلة للتسليم[2].

6.الإشكالات العملية المرتبطة بازدواجية التجريم

- صعوبة تحقق الشرط في الجرائم السياسية أو الدينية أو جرائم الرأي.
- تباين التجريم بين الأنظمة القانونية (مدني، إسلامي، أنجلوساكسوني).
- اختلاف في الحد الأدنى للعقوبة أو الركن المعنوي للجريمة.

---

[1] بوسماحة، فاطمة. "نظام تسليم المجرمين في التشريع الجزائري". مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016. ص. 52

[2] جودي، إلهام، وناش، ليلة. "تسليم المجرمين كآلية في إطار التشريع الجزائري والدولي". مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2024. ص. 36

7.دور القضاء في التحقق من ازدواجية التجريم

- السلطة القضائية الوطنية تتولى التحقق من توافر الشرط قبل البت في طلب التسليم.
- يتم التأكد من وجود نص قانوني في الدولة المطلوب منها التسليم يجرّم الفعل محل الطلب، حتى لو اختلفت التسمية أو الصياغة[1].

الفرع الثاني: خطورة الجريمة وقابليتها للتسليم

تعد خطورة الجريمة وقابليتها للتسليم من العوامل الحاسمة التي تحدد مدى إمكانية تنفيذ طلب تسليم المجرمين، حيث لا تقتصر عملية التسليم على أي فعل مخالف للقانون، بل تركز على الجرائم التي تحمل طابعًا جديًا وتشكل تهديدًا حقيقيًا للنظام العام والأمن الدولي. فهذه القاعدة تكرس مبدأ أن التسليم يُمنح للجرائم الخطيرة التي تستوجب ملاحقة دولية، مثل الجرائم المنظمة، الإرهاب، الفساد، والجرائم ضد الإنسانية، ولا يشمل الأفعال التي تعتبر مخالفات بسيطة أو جنحاً غير مؤثرة. ويتم هذا التمييز بغرض الحفاظ على توازن بين مصلحة العدالة الدولية وضرورة احترام سيادة الدولة وحماية حقوق الأشخاص من التسليم في قضايا تافهة أو ذات دوافع سياسية.

تأتي أهمية خطورة الجريمة في كونها معيارًا لتفادي استغلال آلية التسليم كأداة للاضطهاد أو الانتقام السياسي، إذ يُرفض التسليم في الجرائم التي تقل خطورتها عن الحد الذي تستلزمه الاتفاقيات الدولية أو التشريعات الوطنية ذات الصلة. كما يعكس هذا المعيار حرصًا على تحقيق نجاعة عملية التسليم وعدم إهدار موارد الدولة المطلوب منها في قضايا لا تستحق ذلك. بالإضافة إلى ذلك، فإن مفهوم الخطورة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة العقوبة

[1] العنيد، محمد زيد، وعصماني، ليلى. "شروط تسليم المجرمين في النظام القانوني الجزائري". مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، 2021، ص. 29

التي قد تُفرض على الشخص المطلوب، فالمحكوم عليه بعقوبة شديدة أو المهدد بفقدان حياته أو حريته لفترات طويلة يعامل بشكل مختلف عن من قد يواجه عقوبة بسيطة أو مخالفة[1].

من ناحية أخرى، تتطلب قابلية الجريمة للتسليم دراسة معمقة للظروف القانونية والسياسية المحيطة بالقضية، بحيث لا يُسمح بالتسليم إذا كانت الجريمة ذات طبيعة سياسية أو إذا كان هناك خطر حقيقي بأن يؤدي التسليم إلى انتهاك حقوق الإنسان، كالخضوع للتعذيب أو المحاكمة الجائرة. وبهذا، فإن مفهوم القابلية لا يرتبط فقط بخطورة الفعل، بل يشمل أيضًا مدى احترام حقوق الأفراد وضمانات المحاكمة العادلة. لذلك، تُعد خطورة الجريمة وقابليتها للتسليم معيارين مترابطين يعملان معًا لضمان أن تكون إجراءات التسليم فعالة وعادلة، وتخدم غايات مكافحة الجريمة الدولية دون المساس بالمبادئ الإنسانية الأساسية.

1.مفهوم قابلية الجريمة للتسليم

- تشير إلى إمكانية اعتبار الجريمة من الجرائم التي يُسمح قانونًا بتسليم مرتكبيها.
- ليست كل الجرائم مشمولة بإجراءات التسليم، بل تُستثنى فئات معينة منها.

2.معيار خطورة الجريمة

- تعتمد معظم التشريعات والاتفاقيات الدولية على معيار خطورة الفعل الإجرامي لتحديد مدى قابليته للتسليم.

[1] درياس، عمر. "تسليم المجرمين على أساس مبدأ المعاملة بالمثل". مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2024، ص. 206

- غالبًا ما يشترط أن تكون الجريمة جسيمة (مثل الجنايات) أو أن تتجاوز عقوبتها حدًا معينًا (مثلاً: الحبس لمدة سنة أو أكثر).

3.الجرائم القابلة للتسليم

- تشمل عادةً: القتل، الإرهاب، الاتجار بالبشر، المخدرات، الفساد، غسيل الأموال، والجرائم المنظمة عبر الحدود.
- تتفق معظم الاتفاقيات على هذه الجرائم نظرًا لخطورتها وتهديدها للأمن العام[1].

4.الجرائم غير القابلة للتسليم

- **الجرائم السياسية** :تُستثنى في معظم الأنظمة القانونية، حمايةً لحرية الرأي والمواقف السياسية.
- **الجرائم العسكرية** :إذا لم تكن ذات طابع مدني أو تشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان.
- **الجرائم الدينية أو الأخلاقية** :خصوصًا في حال اختلاف الأنظمة القانونية أو العقائدية بين الدولتين.

5.تأثير اختلاف تصنيف الجريمة

- قد تؤدي الاختلافات التشريعية بين الدول إلى صعوبة تحديد مدى قابلية الجريمة للتسليم.

[1] بوشارب، عبد الله. "القانون الدولي الجنائي: تسليم المجرمين". دار العلوم للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018. ص. 111

- مثال: تجريم المثلية الجنسية أو الردة في بعض الدول مقابل عدم تجريمها في أخرى[1].

6.الاستثناءات على استثناء الجريمة السياسية

- يُلاحظ توسّع بعض الاتفاقيات في تضييق مفهوم الجريمة السياسية، خاصة إذا اقترنت بالعنف أو استهدفت المدنيين.
- الإرهاب مثلاً لم يعد يُعتبر جريمة سياسية في كثير من الاتفاقيات الحديثة.

7.دور السلطات الوطنية في التقدير

- يعود للسلطات القضائية أو التنفيذية في الدولة المطلوب منها التسليم تقدير ما إذا كانت الجريمة تستوفي معيار الخطورة وتدخل ضمن الجرائم القابلة للتسليم.
- يُراعى في ذلك المصلحة العامة، الاتفاقيات الموقعة، والظروف المحيطة بالجريمة[2].

المطلب الثاني: شروط شكلية وشخصية

الفرع الأول: جنسية الشخص المطلوب

تلعب جنسية الشخص المطلوب دورًا محوريًا في نظام تسليم المجرمين، إذ تعد من الشروط الشخصية التي تؤثر بشكل مباشر على مدى قبول الدولة المطلوب منها تنفيذ طلب التسليم. فعديد من الدول تضع قيودًا قانونية على تسليم مواطنيها، مستندة إلى اعتبارات السيادة الوطنية وحماية حقوق مواطنيها من أي انتهاك قد يطرأ خلال عملية التسليم أو

[1] مباركي، فوزية. "إجراءات تسليم المجرمين في التشريع الجزائري". مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 3، الجزائر، 2019، ص. 45

[2] شريف، نور الدين. "تسليم المجرمين بين النظرية والتطبيق". دار النشر الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2020. ص. 39

المحاكمة في الدولة الطالبة. ويرتبط هذا الموقف بفكرة أن الدولة هي الحاضنة الأساسية لمواطنيها، وبالتالي تحتفظ بحق حماية مواطنيها من الإجراءات القضائية في الخارج التي قد تفتقر إلى الضمانات القانونية الكافية.

في بعض الأنظمة القانونية، يُمنع تسليم المواطن بشكل قطعي، ويُفضل أن يتم محاكمته داخليًا إذا استدعى الأمر ذلك، وهو ما يُعرف بمبدأ "الولاية القضائية الوطنية"، الذي يسمح للدولة بمحاكمة مواطنيها على الجرائم التي ارتكبوها حتى لو كانت خارج حدودها. وهذا المبدأ يعكس التزام الدولة بحماية حقوق مواطنيها وتوفير فرص عادلة لمحاكمتهم وفقاً لنظامها القانوني الخاص، مما يعزز من ثقة الأفراد في النظام القضائي الوطني. ومع ذلك، فإن هذا الموقف قد يثير تحديات في التعاون الدولي، خاصة في قضايا الجرائم الخطيرة التي تتطلب تنسيقًا عابرًا للحدود[1].

من ناحية أخرى، هناك دول تتعامل بمرونة أكبر مع مسألة جنسية الشخص المطلوب، لا سيما عندما تكون هناك اتفاقيات ثنائية أو دولية واضحة تنظم التسليم، حيث قد توافق على تسليم مواطنيها كجزء من التزاماتها الدولية، شريطة ضمان احترام حقوقهم أثناء الإجراءات. كما أن بعض الدول قد تشترط تقديم ضمانات معينة تتعلق بمعاملة الشخص المطلوب، مثل عدم فرض عقوبة الإعدام أو التعذيب، مقابل موافقتها على التسليم. بهذا المعنى، تشكل جنسية الشخص المطلوب عاملًا معقدًا يتداخل فيه القانون الوطني مع القانون الدولي، مما يستدعي توازنًا دقيقًا بين حماية المواطنين والتزام الدولة بالتعاون الدولي في مكافحة الجريمة.

[1] خليل، سامية. "القواعد العامة لتسليم المجرمين في القانون الجزائري". دار الفكر القانوني، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021. ص. 77

إن مسألة جنسية الشخص المطلوب لا تقتصر على مجرد شرط شكلي، بل تعكس قيمًا قانونية وسياسية عميقة مرتبطة بالسيادة الوطنية وحماية الحقوق الفردية، كما تؤثر بشكل مباشر على فعالية نظام التسليم ومدى نجاحه في تحقيق العدالة الدولية[1].

1.أهمية الجنسية في نظام تسليم المجرمين

- تلعب جنسية الشخص المطلوب دورًا حاسمًا في قبول أو رفض طلب التسليم.
- ترتبط الجنسية بالسيادة الوطنية، حيث تتمتع الدولة بحق حماية مواطنيها من التسليم في بعض الحالات.

2.الموقف القانوني تجاه تسليم مواطني الدولة المطلوب منها

- معظم القوانين الوطنية تحظر أو تقيد تسليم مواطنيها، استنادًا إلى مبدأ حماية الجنسية.
- السبب: حماية الحقوق السيادية للدولة ومنع تسليم مواطنيها إلى دول قد تفتقر لضمانات المحاكمة العادلة.

3.الاستثناءات لتسليم المواطنين

- بعض الدول تسمح بتسليم مواطنيها في حالات معينة، خصوصًا إذا كان الجرم خطيرًا أو توجد اتفاقيات دولية ملزمة.

[1] بلقاسم، محمد. "نظام تسليم المجرمين: دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والدولي". مجلة الحقوق، المجلد 15، العدد 2، الجزائر، 2022، ص. 112

- في حالات أخرى، قد تُحاكم الدولة مواطنيها داخليًا عن الجرائم المرتكبة في الخارج بدلًا من تسليمهم[1].

4.حماية جنسية مزدوجة أو متعددة

- تعقيد حالة الشخص الذي يحمل جنسية أكثر من دولة، وتأثير ذلك على إمكانية التسليم.
- قد تنكر الدولة المطلوب منها التسليم جنسية الدولة الطالبة، مما يؤثر على القرار.

5.تأثير الجنسية على الإجراءات القانونية

- تختلف الإجراءات والضمانات القانونية بناءً على جنسية الشخص، خاصة في حال وجود حقوق دبلوماسية أو حماية دولية.
- في بعض الأحيان، تُطلب ضمانات معينة قبل تنفيذ التسليم، مثل عدم تعرض المواطن لعقوبة الإعدام أو التعذيب.

6.الاعتبارات السياسية والإنسانية المرتبطة بالجنسية

- قد تؤثر العلاقات السياسية بين الدول على قبول تسليم مواطنيها.
- تُراعى أيضًا حقوق الإنسان والحماية من الاضطهاد عند النظر في طلبات التسليم المتعلقة بالمواطنين[2].

---

[1] موسى، عبد القادر. "إجراءات تسليم المجرمين: دراسة مقارنة". دار الثقافة، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2020. ص. 81

[2] غريب، عبد الحفيظ. "تسليم المجرمين في القانون الجزائري: دراسة تحليلية". مجلة الدراسات القانونية، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، 2018، ص. 78

الفرع الثاني: مدى تمتع الشخص بحماية اللجوء السياسي أو حقوق الإنسان

يُعتبر تمتع الشخص بحماية اللجوء السياسي أو حقوق الإنسان من أهم الشروط الشخصية التي تُؤخذ بعين الاعتبار عند النظر في طلبات تسليم المجرمين، إذ يشكل هذا الجانب حاجزًا قانونيًا وأخلاقيًا يحمي الأفراد من التسليم في حالات قد تُعرّضهم لمخاطر جسيمة أو انتهاكات لحقوقهم الأساسية. فاللجوء السياسي، بمفهومه الدولي، هو حق يمنح للأشخاص الذين يفرون من الاضطهاد أو التعرض للظلم بسبب آرائهم السياسية أو انتماءاتهم الاجتماعية، ويهدف إلى حمايتهم من العودة إلى بيئة قد تهدد حياتهم أو حريتهم. لذلك، ترفض غالبية الأنظمة القانونية الدولية تسليم هؤلاء الأشخاص لمن يواجهون خطر الاعتقال التعسفي أو المعاملة القاسية في الدولة الطالبة.

علاوة على ذلك، تتزايد أهمية حماية حقوق الإنسان في إجراءات التسليم، حيث يفرض القانون الدولي على الدول عدم تنفيذ طلبات التسليم إذا كان هناك احتمال جدي بأن يؤدي التسليم إلى انتهاك حقوق الإنسان، مثل التعذيب، المحاكمة الجائرة، العقوبات القاسية، أو الإعدام. هذه الحماية تستند إلى مبادئ جوهرية من المواثيق الدولية، كالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تُلزِم الدول بالامتناع عن تسليم الأشخاص إذا ثبت أن ذلك قد يؤدي إلى معاملة لا إنسانية أو مهينة. ويُعد هذا الضمان أحد أعمدة النظام القانوني الدولي الذي يوازن بين مصلحة تحقيق العدالة وحماية كرامة الإنسان[1].

[1] بن عيسى، فاطمة الزهراء. "تسليم المجرمين: بين التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية". مجلة القانون الدولي، المجلد 12، العدد 4، الجزائر، 2019، ص. 150

كما يشكل التمتع بحماية اللجوء السياسي أو حقوق الإنسان في بعض الأحيان نقطة خلافية بين الدول، خاصة عندما تتعارض هذه الحماية مع رغبة الدولة الطالبة في ملاحقة الجريمة أو تحقيق العدالة. إذ يُمكن أن يُستخدم هذا المبدأ كوسيلة للتهرب من المسؤولية الجنائية، وهو ما يستدعي تقييمًا دقيقًا من قبل الجهات القضائية لضمان عدم إساءة استخدامه، مع ضرورة المحافظة على المبادئ الإنسانية. من هنا، يتطلب الأمر توازنًا حساسًا بين احترام حقوق الفرد ومصالح الدولة في مكافحة الجريمة، وهو ما يجعل دور القضاء محوريًا في اتخاذ القرار النهائي بشأن التسليم.

في المجمل، يمثل مدى تمتع الشخص بحماية اللجوء السياسي أو حقوق الإنسان معيارًا جوهريًا يعكس مدى تطور القانون الدولي ومدى التزام الدول بالمبادئ الإنسانية، ويؤكد على ضرورة أن تكون إجراءات التسليم ليست فقط قانونية ولكن أيضًا عادلة وإنسانية، بما يحقق التكامل بين العدالة والأخلاق في النظام الدولي[1].

1.مفهوم الحماية الناتجة عن اللجوء السياسي

- يُقصد بها الحق في عدم تسليم الشخص المطلوب إذا كان يواجه خطر الاضطهاد السياسي في الدولة الطالبة.
- تستند هذه الحماية إلى مبادئ دولية تعترف بحق الأفراد في اللجوء السياسي والاحتماء من الاضطهاد.

[1] حمدي، يوسف. "القانون الجزائي الدولي: تسليم المجرمين". دار النشر العربية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017. ص. 122

2.الأساس القانوني للحماية

- نصوص في اتفاقيات حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- قواعد مبدأ "عدم الإعادة القسرية "التي تمنع تسليم الأشخاص إلى دول قد يتعرضون فيها لخطر التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية[1].

3.حالات استثناء تسليم الشخص بسبب اللجوء السياسي

- لا يتم تسليم الشخص إذا ثبت أنه قد يواجه في الدولة الطالبة محاكمة جائرة أو اضطهاد سياسي.
- تسري هذه الحماية غالبًا على الجرائم السياسية أو ذات الطابع السياسي، ولا تشمل الجرائم الجنائية العادية.

4.التداخل بين اللجوء السياسي وحقوق الإنسان

- حماية حقوق الإنسان توسعت لتشمل حالات تتجاوز اللجوء السياسي، مثل خطر التعذيب، المعاملة القاسية، أو الحكم بالإعدام.
- الدول تتحمل مسؤولية التحقق من مدى توفر هذه الحماية قبل تنفيذ طلب التسليم.

5.دور السلطات القضائية في تقييم الحماية

- تتولى الجهات القضائية دراسة مدى تعرض الشخص للمخاطر حال تسليمه.

[1] سعيدي، مريم. "نظام تسليم المجرمين في التشريع الجزائري: دراسة مقارنة". مجلة الحقوق الدولية، المجلد 10، العدد 2، الجزائر، 2021، ص. 200-

- يشمل ذلك فحص ظروف الدولة الطالبة، ونوعية الجرائم الموجهة إليه، ومدى احترام الدولة الطالبة للحقوق الأساسية[1].

6.التحديات والاختلافات في التطبيق

- تباين معايير الدول في قبول أو رفض حماية اللجوء السياسي.
- أحيانًا تُستخدم ادعاءات اللجوء السياسي بشكل تعسفي من قبل بعض الأشخاص للهروب من الملاحقة القانونية.

7.الأثر على قرار التسليم

- وجود حماية لحقوق الإنسان أو اللجوء السياسي قد يؤدي إلى رفض طلب التسليم كليًا أو جزئيًا.
- قد تُفرض على الدولة الطالبة تقديم ضمانات بعدم تعرض الشخص لخطر، كشرط لتنفيذ التسليم[2].

[1] بلعيد، محمد. "القواعد العامة لتسليم المجرمين: دراسة تحليلية". دار النشر القانونية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2022. ص. 147

[2] قاسمي، نادية. "إجراءات تسليم المجرمين في القانون الجزائري". مجلة الدراسات الجنائية، المجلد 7، العدد 3، الجزائر، 2018، ص. 50

المبحث الثاني: إجراءات التسليم وآثاره

بعد التأكد من استيفاء الشروط القانونية اللازمة لتسليم الشخص المطلوب، تبدأ مرحلة تنفيذ هذا التسليم من خلال سلسلة من الإجراءات المنظَّمة التي تضمن احترام السيادة الوطنية وتحقيق العدالة الجنائية. وتُعد هذه الإجراءات عنصراً أساسياً في نظام تسليم المجرمين، حيث تُحدِّد كيفية تقديم الطلب، والجهات المختصة بفحصه، والضمانات القانونية المرافقة له.

كما لا يقتصر الأمر على مجرد تسليم الفرد، بل تترتب على هذه العملية آثار قانونية وسياسية وإنسانية تمسّ كلاً من الشخص المُسلَّم والدولتين المعنيتين، ما يجعل من الضروري التطرق إلى هذه الآثار وفهم أبعادها المختلفة.

وبناءً على ذلك، يتناول هذا المبحث محورين أساسيين: أولهما يُعنى بإجراءات التسليم من حيث شكلها ومراحلها، وثانيهما يسلّط الضوء على الآثار المترتبة عن تنفيذ قرار التسليم.

المطلب الأول: إجراءات التسليم

الفرع الأول: الطلب الرسمي وإجراءاته

يمثل الطلب الرسمي لإجراء التسليم الخطوة الأساسية والمحورية في تنفيذ نظام تسليم المجرمين، فهو الآلية القانونية التي تتيح للدولة الطالبة مخاطبة الدولة المطلوب منها تسليم شخص متهم أو مدان بجريمة معينة. وتتسم هذه العملية بالدقة والصرامة لضمان احترام السيادة الوطنية لكل من الدولتين، وكذلك لتحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد المعنيين. يتطلب الطلب الرسمي أن يكون مكتوبًا، مصحوبًا بكافة الوثائق والمستندات التي تثبت وجود الجريمة وتؤكد صفة المتهم أو المدان، إضافة إلى الأدلة التي تبرر ضرورة التسليم، مثل مذكرات التوقيف أو أحكام قضائية نهائية.

وتشمل إجراءات الطلب عدة خطوات ضرورية لضمان جدية الطلب وسلامة الإجراءات، منها تحديد هوية الشخص المطلوب بشكل دقيق، وصف الجريمة المرتكبة بما يتفق مع شرط ازدواجية التجريم، وتوضيح العقوبات المحتملة التي قد تُفرض عليه في الدولة الطالبة. كما يجب أن يُراعى في الطلب الالتزام بالمقتضيات القانونية والاتفاقيات الدولية التي تربط الدولتين، وهو ما يعكس احترامًا متبادلاً للأنظمة القانونية ويعزز ثقة كل طرف في نوايا الطرف الآخر. وفي حالة وجود اختلافات أو غموض في الطلب، يمكن أن تؤدي هذه النقاط إلى تأخير أو رفض التنفيذ، مما يبرز أهمية وضوح وشمولية الطلب[1].

علاوة على ذلك، تتطلب إجراءات الطلب الرسمي تقديمه عبر القنوات الدبلوماسية أو القضائية المختصة، حيث تلعب هذه الجهات دور الوسيط والمراقب لضمان توافر الشروط القانونية كافة، وكذلك لمتابعة سير الإجراءات لاحقًا. وقد تتفاوت الإجراءات من دولة لأخرى

[1] محمود، فوزية. "القواعد العامة لتسليم المجرمين في القانون الجزائري". مجلة الحقوق، المجلد 14، العدد 1، الجزائر، 2020، ص. 90

بناءً على القوانين الوطنية والاتفاقيات الثنائية أو الدولية التي تنظم التسليم، مما يجعل من الضروري أن تتسم العملية بالمرونة والقدرة على التكيف مع الإطار القانوني لكل دولة.

إن الطلب الرسمي وإجراءاته يشكلان أساسًا جوهريًا لضمان تنفيذ التسليم بطريقة قانونية منظمة وفعالة، تحافظ على توازن المصالح بين مكافحة الجريمة وحماية الحقوق، وتعكس الاحترام المتبادل بين الدول في إطار التعاون القضائي الدولي[1].

1.تعريف الطلب الرسمي للتسليم

- هو الوثيقة القانونية التي تقدمها الدولة الطالبة إلى الدولة المطلوب منها، بهدف طلب تسليم شخص متهم أو مدان.
- يشكل الأساس القانوني لبدء إجراءات التسليم.

2.المتطلبات الشكلية للطلب

- يجب أن يكون الطلب مكتوبًا وموقعًا من الجهات المختصة في الدولة الطالبة.
- يتضمن تفاصيل دقيقة عن الشخص المطلوب، وصف الجريمة، والأدلة المساندة.
- ضرورة إرفاق نسخ من أوامر القبض أو الأحكام القضائية ذات الصلة.

3.المعلومات الأساسية التي يجب أن يحتويها الطلب

- هوية الشخص المطلوب (الاسم، الجنسية، تاريخ ومكان الولادة).
- وصف مفصل للجريمة المرتكبة والمدة القانونية للعقوبة.

[1] علي، عبد الحفيظ. "إجراءات تسليم المجرمين: دراسة مقارنة". دار النشر العربية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2021. ص. 114

- القوانين الجنائية التي تم الاستناد إليها في الدولة الطالبة.
- الأدلة والشهادات التي تثبت الجريمة[1].

4.طرق تقديم الطلب

- تقديم الطلب عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية.
- في بعض الحالات، يمكن تقديمه عبر منظمات دولية أو جهات قانونية متخصصة.

5.المهلة الزمنية للرد على الطلب

- تختلف حسب الاتفاقيات الموقعة بين الدول.
- غالبًا ما تُحدد مهلة معينة لتلقي الرد من الدولة المطلوب منها، لضمان سرعة الإجراءات.

6.إجراءات التحقق الأولي

- تقوم الدولة المطلوب منها بفحص الطلب للتأكد من استيفائه للشروط الشكلية والمضمون القانوني.
- قد تطلب مزيدًا من المعلومات أو الوثائق إذا كان الطلب غير مكتمل.

7.العقبات التي قد تواجه الطلب

- عدم توفر المعلومات الكافية.

[1] زكريا، سامية. "تسليم المجرمين في التشريع الجزائري: دراسة تحليلية". مجلة القانون الجنائي، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2019، ص. 120

- نقص الوثائق القانونية الداعمة.
- وجود موانع قانونية أو سياسية تمنع الاستجابة للطلب[1].

الفرع الثاني: دور السلطة القضائية والإدارية في تنفيذ التسليم

يلعب كل من السلطة القضائية والإدارية دورًا حيويًا ومتكاملاً في عملية تنفيذ طلبات تسليم المجرمين، حيث تتداخل مهامهما لضمان احترام القوانين الوطنية والدولية، وحماية حقوق الأفراد، وتحقيق العدالة الجنائية عبر الحدود. تبدأ عملية التنفيذ عادةً من السلطات القضائية التي تتولى فحص الطلب المقدم، والتأكد من استيفائه للشروط القانونية، مثل ازدواجية التجريم، وخطورة الجريمة، وضمانات حقوق الإنسان، مع التركيز على تطبيق المعايير القانونية بحيادية ودقة. ومن خلال هذه المراجعة القضائية، يتم التأكد من أن الطلب لا ينطوي على أسباب سياسية أو انتقامية، وأن الإجراءات تراعي حقوق المتهم، بما في ذلك الحق في الدفاع والمحاكمة العادلة.

على الجانب الإداري، تقع على عاتق الجهات التنفيذية مسؤولية التنسيق مع الدولة الطالبة لضمان استلام الشخص المطلوب وتسليمه بشكل فعلي، بعد صدور القرار القضائي المناسب بالموافقة على التسليم. وتشمل المهام الإدارية أيضًا متابعة سير الإجراءات العملية، كترتيبات النقل، وتأمين الحماية اللازمة أثناء التسليم، وضمان عدم حدوث أي تجاوزات أو انتهاكات أثناء العملية. كما تلعب السلطات الإدارية دورًا في حفظ علاقات التعاون الدولي،

[1] جودي، إلهام، وناش، ليلة. "تسليم المجرمين كآلية في إطار التشريع الجزائري والدولي". مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2024. ص.171

من خلال التواصل المستمر مع الجهات المختصة في الدولة الطالبة، ومعالجة أية مشكلات أو اعتراضات قد تنشأ خلال التنفيذ[1].

ويمثل التنسيق بين السلطة القضائية والإدارية نقطة توازن مهمة، حيث تضمن السلطة القضائية سلامة القانون وحقوق الإنسان، بينما تركز السلطة الإدارية على الجوانب العملية والتنظيمية للتسليم. وغياب هذا التنسيق قد يؤدي إلى إشكالات قانونية أو إدارية تؤثر على سير العملية برمتها، مما يستدعي وجود آليات واضحة ومحددة تضمن التعاون والتكامل بين الجانبين. بهذا الشكل، يصبح دور كل من السلطة القضائية والإدارية ضروريًا لتحقيق أهداف نظام تسليم المجرمين، والمساهمة في تعزيز العدالة الدولية وحفظ الأمن والاستقرار بين الدول[2].

1.الاختصاص القضائي في النظر بطلب التسليم

- تتولى السلطات القضائية المختصة فحص الطلب والتأكد من استيفائه للشروط القانونية.
- دور القضاء يشمل التحقق من وجود الجرائم، ازدواجية التجريم، والضمانات القانونية للمتهم.

2.الرقابة القضائية على الإجراءات

- يضمن القضاء حماية حقوق الشخص المطلوب من خلال النظر في الطعون والدفوع القانونية.

[1] درياد، مليكة. "أحكام تسليم المجرمين في قانون الإجراءات الجزائية". مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2019، ص.28.

[2] بن عبو عمر، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012، ص. 317.

- يتأكد من مدى قانونية تسليم الشخص وعدم تعرضه لانتهاكات حقوق الإنسان.

3.دور السلطة التنفيذية والإدارية

- بعد صدور قرار قضائي بالموافقة على التسليم، تتولى السلطات التنفيذية مسؤولية تنفيذ القرار فعليًا.

- تشمل مهامها التنسيق مع الدولة الطالبة وتوفير الضمانات اللازمة لنقل المطلوب.

4.التنسيق بين السلطات القضائية والإدارية

- تتطلب عملية التسليم تعاونًا وثيقًا بين الجهات القضائية والإدارية لضمان سير الإجراءات بانتظام.

- غالبًا ما تتم عملية التسليم عبر وزارة العدل أو الخارجية التي تمثل السلطة التنفيذية.

5.الضمانات القانونية خلال تنفيذ التسليم

- يجب احترام حقوق الإنسان وعدم تعريض المطلوب لأي معاملة قاسية أثناء عملية التسليم.

- توفير الحماية القانونية أثناء النقل والتسليم الفعلي[1].

6.الطعن في قرارات التسليم

- يحق للشخص المطلوب الطعن على قرار التسليم أمام المحاكم المختصة.

[1] بوجلال بوجمعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص. 222.

- تتيح الطعون فرصة مراجعة القرار قبل تنفيذ التسليم.

7.التحديات التي تواجه السلطة القضائية والإدارية

- الضغوط السياسية أو الدبلوماسية التي قد تؤثر على القرار.
- تعقيدات التنسيق بين الدول خاصة في حالات الجرائم المعقدة[1].

المطلب الثاني: آثار التسليم

الفرع الأول: أثر التسليم على الشخص المطلوب

يمثل أثر التسليم على الشخص المطلوب محورًا حساسًا في نظام تسليم المجرمين، إذ يتجاوز كونه مجرد إجراء قانوني إلى تأثيرات إنسانية وقانونية عميقة تمس حرية وحقوق الفرد بشكل مباشر. فالتسليم قد يؤدي إلى انتقال الشخص من بيئة قانونية إلى أخرى، تختلف فيها الإجراءات، والمعايير القضائية، وحتى نوع العقوبات التي قد يواجهها، مما يثير تساؤلات جدية حول ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع. كما أن الشعور بعدم الأمان والخوف من التعرض لمعاملة غير إنسانية أو انتهاكات محتملة قد يؤثران بشكل بالغ على الحالة النفسية للشخص المطلوب، لا سيما إذا كان التسليم يتم إلى دولة تعاني من سجل مشكوك في احترام حقوق الإنسان أو وجود تهديدات محتملة بالتعذيب أو العقوبات القاسية.

بالإضافة إلى ذلك، قد يترك التسليم آثارًا اجتماعية واسعة النطاق على الشخص المطلوب، حيث يفقد التواصل مع أسرته وبيئته الاجتماعية، وقد يتعرض للعزلة أو الغربة في ظل عدم تأقلمه مع النظام القانوني الجديد أو الثقافة السائدة في الدولة الطالبة. وهذا

[1] مرسلي عبد الكريم، النظام القانوني لتسليم المجرمين في القانون الجزائري والاتفاقيات الدولية، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016، ص. 92.

الأمر يزيد من تعقيد وضعه القانوني والنفسي، ويعزز الحاجة إلى توفير ضمانات وحماية فعالة خلال جميع مراحل عملية التسليم وما بعدها، لضمان عدم انتهاك حقوقه الأساسية[1].

من الناحية القانونية، يترتب على التسليم فرض سيطرة قضائية على الشخص المطلوب، حيث يصبح خاضعًا للاختصاص القضائي للدولة الطالبة، مما قد يفتح الباب أمام محاكمة جديدة، أو تنفيذ عقوبة سابقة، أو حتى احتمال تعرضه لإجراءات قانونية مختلفة عن تلك التي عرفها في دولته الأصلية. هذا التحول يتطلب مراجعة دقيقة من قبل السلطات المختصة في الدولة المطلوب منها التسليم، لضمان أن لا يكون هناك خرق للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أو قوانين التسليم، وأن يتم التسليم بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويوفر الحماية اللازمة.

في المجمل، يمكن القول إن أثر التسليم على الشخص المطلوب يشكل تحديًا قانونيًا وإنسانيًا يتطلب توازنًا دقيقًا بين ضرورة تحقيق العدالة ومكافحة الجريمة، وبين حماية حقوق الفرد وكرامته، مما يجعل من توفير الضمانات القانونية والإجرائية خطوة لا غنى عنها لضمان سلامة وفعالية نظام التسليم[2].

1.التغير في الوضع القانوني للشخص المطلوب

- ينتقل الشخص المطلوب من دائرة الولاية القضائية للدولة المطلوب منها إلى الدولة الطالبة.

[1] صادقي عبد القادر، القانون الدولي الجنائي وتسليم المجرمين، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014، ص. 145.

[2] زروقي محمد، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري – الجزء الأول، دار المجدد، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010، ص. 365.

- يخضع للملاحقة القضائية أو تنفيذ الحكم الصادر ضده في الدولة الطالبة.

2.الحقوق والضمانات القانونية أثناء التسليم

- يجب الحفاظ على حقوق الشخص المطلوب خلال عملية التسليم، بما في ذلك الحق في المحاكمة العادلة.
- الالتزام بعدم تعريضه للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية.

3.التأثير النفسي والاجتماعي

- قد يتعرض الشخص المطلوب لضغوط نفسية نتيجة فقدان الحرية والانتقال إلى بيئة غير مألوفة.
- تأثير التسليم على أسرته ومحيطه الاجتماعي نتيجة الانتقال أو الاعتقال.

4.إمكانية التذرع بحماية حقوق الإنسان

- قد يستخدم الشخص المطلوب ادعاءات حول تعرضه لخطر انتهاكات حقوق الإنسان في الدولة الطالبة كدفاع أمام السلطات المختصة.

5.التبعات القانونية في الدولة الطالبة

- تشمل الملاحقة القضائية، المحاكمة، أو تنفيذ العقوبات.
- قد يواجه تغييرات في وضعه القانوني مثل الترحيل أو الإبعاد بعد انتهاء الإجراءات القضائية[1].

[1] بوشنافة مصطفى، التعاون القضائي الدولي في المادة الجزائية، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص. 211.

6.الإمكانيات المتاحة للطعن أو الاعتراض بعد التسليم

- في بعض الأنظمة، يمكن تقديم طعون أو طلبات إعادة النظر في القرار القضائي المتعلق بالتسليم أو في الأحكام الصادرة.

7.الحدود والقيود على حرية الشخص المطلوب

- فقدان الحرية المؤقتة أو الدائمة حسب طبيعة العقوبة.
- فرض قيود على التنقل أو الاتصال أثناء وبعد عملية التسليم[1].

الفرع الثاني: أثر التسليم على العلاقة بين الدولتين

يشكل التسليم في نظام تسليم المجرمين إحدى الوسائل القانونية المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الثنائية بين الدولتين المعنيتين، حيث يُعد مؤشرًا ملموسًا على مستوى التعاون القضائي والقانوني بينهما، ومدى التزام كل منهما بمبادئ الاحترام المتبادل والامتثال للاتفاقيات الدولية. فعندما تنجح الدول في تنفيذ إجراءات التسليم بشكل سلس ومنسق، يرسخ ذلك الثقة المتبادلة ويعزز من علاقات الصداقة والتعاون في مختلف المجالات الأمنية والقانونية، مما يساهم في مكافحة الجريمة عبر الحدود بفعالية أكبر ويحافظ على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي[2].

ومع ذلك، قد يحمل التسليم أبعادًا حساسة على المستوى السياسي والدبلوماسي، حيث يمكن أن تتعرض العلاقات بين الدولتين إلى توتر أو خلافات في حال وجود خلافات قانونية أو سياسية بشأن أسباب الطلب، أو إذا تم التسليم في ظروف يُعتقد أنها غير عادلة أو تنتهك حقوق الإنسان. فمثلاً، رفض دولة ما تسليم شخص مطلوب بحجة حماية اللجوء

[1] خليل أحمد، القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، الطبعة الثانية، 2009، ص. 354.

[2] بلحاج العربي، المبادئ العامة في القانون الجنائي الدولي، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015، ص. 176.

السياسي أو عدم ضمان المحاكمة العادلة قد يسبب إحراجًا دبلوماسيًا، وربما يؤدي إلى تباطؤ في التعاون مستقبلاً أو تعقيد المفاوضات القانونية بين الطرفين. كما أن استغلال طلبات التسليم لأهداف سياسية قد يُفقد هذه الآلية مصداقيتها ويضر بالعلاقات الثنائية[1].

من ناحية أخرى، يشكل تنفيذ التسليم فرصة لتعزيز الإطار القانوني والتشريعي بين الدول، عبر توقيع اتفاقيات تسليم وتبادل المعلومات والتنسيق المستمر، مما يرسخ مبادئ القانون الدولي ويقوي شبكة التعاون الأمني بين الدول. وهذا التعاون المتزايد يعكس التزام الدول بتحقيق العدالة الدولية والتصدي للجريمة المنظمة والجرائم العابرة للحدود، ويعكس نضجًا في علاقاتها السياسية والقانونية.

أن أثر التسليم على العلاقة بين الدولتين يمتد إلى ما هو أبعد من مجرد إجراء قانوني تقني، ليشمل أبعادًا سياسية ودبلوماسية وأمنية، مما يجعل من إدارة هذه العملية بحكمة وموضوعية ضرورة ملحة لضمان استمرار التعاون البنّاء وتعزيز الأمن والعدالة على المستويين الإقليمي والدولي[2].

1.تعزيز التعاون القضائي والقانوني

- التسليم يعكس مستوى التعاون والتنسيق بين الدولتين في مجال مكافحة الجريمة.
- يساهم في بناء ثقة متبادلة تدعم تنفيذ الاتفاقيات الدولية والثنائية.

[1] نعامي عبد القادر، التعاون القضائي الدولي في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2020، ص. 119.

[2] حمدي محمود، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة وتسليم المجرمين، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الثانية، 2004، ص. 288.

2.توطيد العلاقات الدبلوماسية

- إنجاز عمليات التسليم بشكل ناجح يعزز الروابط السياسية والدبلوماسية بين الدول.
- قد يؤدي إلى فتح آفاق تعاون أوسع في مجالات أخرى مثل الأمن، الهجرة، ومكافحة الإرهاب.

3.تأثير التسليم على السيادة الوطنية

- التسليم يتطلب توافقًا واحترامًا متبادلًا للسيادة القانونية لكل دولة.
- قد تثار خلافات إذا اعتبرت إحدى الدول أن التسليم يمس بسيادتها أو يتم دون احترام كامل للإجراءات القانونية[1].

4.التوترات أو الخلافات بين الدولتين

- رفض طلب التسليم أو تأخيره قد يؤدي إلى توترات سياسية أو قانونية.
- يمكن أن تتصاعد الخلافات إذا تم تسليم شخص لأسباب سياسية أو انتهاك لحقوق الإنسان.

5.الأثر على الاتفاقيات والمعاهدات القائمة

- تسليم الأشخاص المطلوبين يدعم استمرار العمل بالمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية.
- قد يؤدي الخلاف في قضايا التسليم إلى مراجعة أو تعليق بعض الاتفاقيات.

[1] بن عودة بشير، شرح قانون العقوبات – القسم العام، دار الجامعة العربية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص. 233.

6.التأثير على سمعة الدولة على الساحة الدولية

- الالتزام بتنفيذ التسليم يعكس التزام الدولة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان.
- عدم الالتزام قد يؤثر سلبًا على صورة الدولة وعلاقاتها مع المجتمع الدولي.

7.دور التسليم في مكافحة الجريمة العابرة للحدود

- يُعد التسليم أداة فعالة لتعزيز جهود مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب عبر التعاون الدولي[1].

[1] بوشناقة عبد الحميد، الوجيز في القانون الدولي العام، دار هومة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2013، ص. 297.

خاتمة الفصل

إن نظام تسليم المجرمين يشكل ركيزة أساسية في التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، ويقوم على مجموعة من القواعد العامة التي تضمن توازنًا دقيقًا بين مصلحة الدول في تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد. فقد تضمنت هذه القواعد شروطًا موضوعية وشكلية ضرورية لضمان قانونية وشرعية عملية التسليم، مثل ازدواجية التجريم وخطورة الجريمة، إضافة إلى الشروط المتعلقة بجنسية الشخص المطلوب وحقوقه في مواجهة طلب التسليم، خاصة في حالات اللجوء السياسي وحماية حقوق الإنسان.

كما تناول الفصل إجراءات تنفيذ التسليم وآثاره، حيث أضحى الطلب الرسمي والإجراءات القضائية والإدارية المتبعة عنصرًا حيويًا لضمان سلامة العملية وشفافيتها، مع الحفاظ على الحقوق الأساسية للمتهم. ولا يقتصر أثر التسليم على الفرد فقط، بل يمتد ليشمل العلاقات الثنائية بين الدول، مؤثرًا في مدى تعاونها القانوني والسياسي.

وبناءً على ما سبق، فإن فهم هذه القواعد وتطبيقها بموضوعية وحياد يشكل عاملًا حاسمًا في نجاح نظام التسليم، مع ضرورة التوفيق بين مبدأ احترام سيادة الدول وحماية حقوق الإنسان، بما يعزز من مكانة القانون الدولي في حفظ الأمن والاستقرار الدوليين.

خاتمة

خاتمة

يمثل نظام تسليم المجرمين إحدى الركائز الأساسية التي يرتكز عليها التعاون الدولي في مكافحة الجريمة، حيث يعكس هذا النظام تفاعلًا معقدًا بين مبادئ سيادة الدول، متطلبات العدالة الجنائية، والالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. فالتسليم ليس مجرد إجراء قانوني تقني، بل هو عملية متشابكة تقتضي تحقيق توازن دقيق بين حماية أمن الدولة الطالبة وضمان عدم المساس بحقوق الأفراد المطلوب تسليمهم، خصوصًا في ظل التحديات المتزايدة التي تطرحها الجرائم العابرة للحدود مثل الإرهاب والفساد الدولي وغسيل الأموال.

إن شرط ازدواجية التجريم وخطورة الجريمة يمثلان مداخل قانونية موضوعية تضمن عدم وقوع التسليم في مطبات التعسف السياسي أو الانتقام، بينما تبرز الشروط الشكلية والشخصية، كالجنسية وحماية اللجوء السياسي، كعناصر حماية أساسية تعكس احترام القانون الدولي الإنساني والالتزام بالحفاظ على الكرامة الإنسانية. وفي هذا السياق، تلعب السلطات القضائية دورًا محوريًا في التدقيق والتقييم، لضمان أن تسير إجراءات التسليم ضمن أطر قانونية واضحة، تحمي حقوق المتهم دون المساس بمبدأ العدالة.

أما على الصعيد الدولي، فإن نظام التسليم يترجم واقعًا عمليًا لعلاقات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، حيث يمكن أن يعزز من أواصر الثقة والتفاهم بين الدول أو، في حالة التعثر، يبرز التوترات التي قد تعيق جهود مكافحة الجريمة الدولية. ومن هنا تبرز أهمية الالتزام بالضمانات القانونية والحقوقية التي تنسجم مع مبادئ القانون الدولي العام، بما يدعم منظومة العدالة الدولية ويعزز السلام والأمن الدوليين.

ختامًا، يظل نظام تسليم المجرمين مجالًا حيويًا يحتاج إلى تطوير مستمر يتواكب مع تطورات الجرائم وخصوصيات كل حالة، مع تأكيد ضرورة الموازنة بين متطلبات الأمن

واحترام الحريات والحقوق الأساسية، لضمان تحقيق العدالة في أبعادها الوطنية والدولية بشكل متوازن وعادل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1.الكتب العربية:

- بوسماحة، فاطمة. "نظام تسليم المجرمين في التشريع الجزائري". مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.
- جودي، إلهام، وناش، ليلة. "تسليم المجرمين كآلية في إطار التشريع الجزائري والدولي". مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2024.
- بوشارب، عبد الله. "القانون الدولي الجنائي: تسليم المجرمين". دار العلوم للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2018.
- شريف، نور الدين. "تسليم المجرمين بين النظرية والتطبيق". دار النشر الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2020.
- خليل، سامية. "القواعد العامة لتسليم المجرمين في القانون الجزائري". دار الفكر القانوني، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021.
- موسى، عبد القادر. "إجراءات تسليم المجرمين: دراسة مقارنة". دار الثقافة، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2020.
- حمدي، يوسف. "القانون الجزائي الدولي: تسليم المجرمين". دار النشر العربية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.
- بلعيد، محمد. "القواعد العامة لتسليم المجرمين: دراسة تحليلية". دار النشر القانونية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2022.
- علي، عبد الحفيظ. "إجراءات تسليم المجرمين: دراسة مقارنة". دار النشر العربية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2021.

- جودي، إلهام، وناش، ليلة. "تسليم المجرمين كآلية في إطار التشريع الجزائري والدولي". مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2024.

- بن عبو عمر، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012،

- بوجلال بوجمعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005،
- مرسلي عبد الكريم، النظام القانوني لتسليم المجرمين في القانون الجزائري والاتفاقيات الدولية، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016
- صادقي عبد القادر، القانون الدولي الجنائي وتسليم المجرمين، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014،
- زروقي محمد، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري – الجزء الأول، دار المجدد، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010،
- بوشنافة مصطفى، التعاون القضائي الدولي في المادة الجزائية، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017،
- خليل أحمد، القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، مصر، الطبعة الثانية، 2009،
- بلحاج العربي، المبادئ العامة في القانون الجنائي الدولي، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015،
- نعامي عبد القادر، التعاون القضائي الدولي في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2020،
- حمدي محمود، التعاون الدولي في مكافحة الجريمة وتسليم المجرمين، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الثانية، 2004،
- بن عودة بشير، شرح قانون العقوبات – القسم العام، دار الجامعة العربية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008،
- بوشناقة عبد الحميد، الوجيز في القانون الدولي العام، دار هومة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2013،
- الزواوي، عبد الفتاح. "نظام تسليم المجرمين في القانون الدولي". دار الفكر العربي، مصر، 2012،
- الجمل، محمد. "التعاون القضائي الدولي في مكافحة الجرائم العابرة للحدود". دار النهضة العربية، لبنان، 2015،

- السيد، مصطفى. "العدالة الجنائية الدولية: مفاهيم وممارسات". دار الكتاب الجامعي، مصر، 2018،
- الطويل، سعيد. "أصول القانون الجنائي الدولي". دار الأفاق الجديدة، لبنان، 2014،
- العوضي، أحمد. "المسؤولية الجنائية الدولية". دار الإحسان، الأردن، 2017،
- العبد الله، ناصر. "التسليم القضائي في العلاقات الدولية". دار المطبوعات القانونية، الإمارات العربية المتحدة، 2016،
- عفيفي، سامي. "التعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين". دار الثقافة، مصر، 2013
- إبراهيم، حسين. "الاتفاقيات الدولية في مجال التعاون القضائي". دار الكتاب الحديث، مصر، 2014،
- فهمي، محمد. "التسليم الدولي للمجرمين: الأبعاد القانونية والسياسية". دار المستقبل العربي، لبنان، 2015،
- الجدي، حسن. "الدستور والقوانين الوطنية في قضايا التسليم". دار المعرفة الجامعية، مصر، 2012،
- أبو زيد، علي. "حقوق الإنسان في سياق تسليم المجرمين". دار علم الكتاب، مصر، 2016
- بدر، فاطمة. "نظام تسليم المجرمين وأثره على حقوق الإنسان". دار الفكر، سوريا، 2018،
- الشريف، محمد. "التعاون القضائي الدولي: نظرة شاملة". دار نشر الفجر، الأردن، 2014،
- الشافعي، أمين. "التسليم في القانون الدولي العام". دار العالم العربي، مصر، 2017،

- الغريب، نادية. "المبادئ القانونية لنظام تسليم المجرمين". دار الجامعات، الكويت، 2015،
- الخطيب، رامي. "الشروط والإجراءات في تسليم المجرمين". دار السلام، لبنان، 2016،
- الدسوقي، مصطفى. "التعاون القضائي الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة". دار النديم، مصر، 2017،
- الشوربجي، محمود. "الاتفاقيات الدولية في تسليم المجرمين". دار العرب، مصر، 2014،
- الطوخي، جاد. "الجرائم العابرة للحدود في القانون الدولي". دار التوحيد، الأردن، 2016،
- المهدي، صلاح. "نظام تسليم المجرمين: دراسة مقارنة". دار الألفية، مصر، 2015،
- ناصر، حسين. "التسليم القضائي وأثره في العلاقات الدولية". دار الحامد، مصر، 2013،
- قاسم، محمد. "التسليم بين السيادة الوطنية وحقوق الإنسان". دار الساقية، لبنان، 2018،
- عبد الله، فوزي. "التسليم في القانون الدولي: دراسة تحليلية". دار الكتاب، تونس، 2014،
- الأحمد، وليد. "دور الاتفاقيات الدولية في تسليم المجرمين". دار العلوم القانونية، الأردن، 2017،
- عبد العزيز، سامية. "الحقوق الإنسانية في سياق تسليم المجرمين". دار النشر المعرفي، مصر، 2016،

- حسان، زكريا. "نظام تسليم المجرمين في النظام القانوني الدولي". دار نشر الحياة، لبنان، 2015،
- حافظ، محمد. "الشروط الخاصة في تسليم المجرمين بين الدول". دار الجيل الجديد، سوريا، 2016،
- الليثي، سامية. "التعاون القضائي بين الدول العربية". دار المستقبل العربي، لبنان، 2013،
- نصر، أحمد. "المسؤولية الجنائية الدولية: دراسة في الجرائم الدولية". دار نشر اليمامة، السعودية، 2017،
- رجب، محمد. "العدالة الجنائية الدولية: محاكمات وتسليم المجرمين". دار النور، مصر، 2018،
- الشريف، مصطفى. "المراجعة القانونية لطلبات التسليم في النظام الدولي". دار البحوث القانونية، الأردن، 2014،
- الرشيدي، فوزي. "نظام تسليم المجرمين في الاتفاقيات الثنائية والمتعددة". دار القلم العربي، مصر، 2016،
- الشيباني، حسن. "التسليم القضائي في إطار التعاون الدولي". دار الثقافة القانونية، المغرب، 2015،
- الزعبي، سامي. "الأبعاد القانونية للتسليم في قوانين الدول العربية". دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2018،
- طلال، إسماعيل. "التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الإرهاب". دار النهضة للنشر، لبنان، 2017،
- عطا الله، يوسف. "التسليم بين السيادة الوطنية والتعاون الدولي". دار الأدلة القانونية، مصر، 2014،

- القطامي، ناصر. "النظام القانوني لتسليم المجرمين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي". دار الفجر للنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2017،
- الموسوي، هاني. "الدور الرقابي للمحاكم في تسليم المجرمين". دار المجد، سوريا، 2016،
- النويهي، علي. "التسليم: التحديات والمعوقات القانونية". دار المدى، العراق، 2015،
- أبو يوسف، حسام. "دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في تسليم المجرمين". دار العلم، تونس، 2017،
- الشهاوي، جابر. "النظام القضائي الدولي وتسليم المجرمين". دار الأبعاد القانونية، مصر، 2018،
- صادق، زينب. "التسليم القضائي بين المفاهيم القانونية الحديثة". دار الفارابي للنشر، لبنان، 2016،

2.المجلات والمقالات:

- العنيد، محمد زيد، وعصماني، ليلى. "شروط تسليم المجرمين في النظام القانوني الجزائري". مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، 2021،
- درياد، مليكة. "أحكام تسليم المجرمين في قانون الإجراءات الجزائية". مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2019،

- العنيد، محمد زيد، وعصماني، ليلى. "شروط تسليم المجرمين في النظام القانوني الجزائري". مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 1، الجزائر، 2021،

- درياس، عمر. "تسليم المجرمين على أساس مبدأ المعاملة بالمثل". مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 1، الجزائر، 2024،

- مباركي، فوزية. "إجراءات تسليم المجرمين في التشريع الجزائري". مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 3، الجزائر، 2019
- بلقاسم، محمد. "نظام تسليم المجرمين: دراسة مقارنة بين التشريع الجزائري والدولي". مجلة الحقوق، المجلد 15، العدد 2، الجزائر، 2022،
- غريب، عبد الحفيظ. "تسليم المجرمين في القانون الجزائري: دراسة تحليلية". مجلة الدراسات القانونية، المجلد 9، العدد 1، الجزائر، 2018،
- بن عيسى، فاطمة الزهراء. "تسليم المجرمين: بين التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية". مجلة القانون الدولي، المجلد 12، العدد 4، الجزائر، 2019،
- سعيدي، مريم. "نظام تسليم المجرمين في التشريع الجزائري: دراسة مقارنة". مجلة الحقوق الدولية، المجلد 10، العدد 2، الجزائر، 2021،
- قاسمي، نادية. "إجراءات تسليم المجرمين في القانون الجزائري". مجلة الدراسات الجنائية، المجلد 7، العدد 3، الجزائر، 2018،
- محمود، فوزية. "القواعد العامة لتسليم المجرمين في القانون الجزائري". مجلة الحقوق، المجلد 14، العدد 1، الجزائر، 2020،
- زكريا، سامية. "تسليم المجرمين في التشريع الجزائري: دراسة تحليلية". مجلة القانون الجنائي، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2019،
- درياد، مليكة. "أحكام تسليم المجرمين في قانون الإجراءات الجزائية". مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 1، الجزائر، 2019،

الملخص

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع **نظام تسليم المجرمين** بوصفه إحدى الأدوات القانونية المهمة في التعاون الدولي الجنائي، والذي يهدف إلى محاربة الجريمة العابرة للحدود، وضمان عدم إفلات الجناة من العدالة. ويُعد هذا النظام تجسيدًا للتوازن بين مبدأ السيادة الوطنية من جهة، وضرورة احترام الالتزامات الدولية من جهة أخرى، بما يفرضه من التزامات قانونية وإجرائية على الدول المعنية.

ركزت الدراسة في فصلها الأول على **الإطار المفاهيمي** لنظام تسليم المجرمين، من خلال توضيح معناه اللغوي والاصطلاحي، واستعراض تعريفاته القانونية في كل من الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية. كما تمت المقارنة بين نظام التسليم وغيره من المفاهيم القريبة كالإبعاد، واللجوء السياسي، والترحيل القضائي، لتحديد أوجه التمايز الدقيق بينها.

أما الفصل الثاني، فقد خُصّص لدراسة **القواعد العامة لنظام تسليم المجرمين**، من حيث الشروط القانونية الموضوعية والشكلية التي يجب توفرها لتفعيل هذا النظام، مع تحليل الإجراءات المتبعة بدءًا من تقديم طلب التسليم، وصولًا إلى تنفيذ القرار وآثاره القانونية على كل من الشخص المطلوب والدولتين المعنيتين.

وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجوانب القانونية والإشكاليات العملية التي تحيط بتطبيق نظام تسليم المجرمين، وإبراز أوجه القصور في بعض التشريعات الوطنية مقارنة بالمعايير الدولية، مع محاولة تقديم رؤية تحليلية واقعية تتجاوز الطرح النظري التقليدي.

وتستند هذه الدراسة إلى منهج تحليلي ومقارن، وتستفيد من نماذج قانونية وطنية واتفاقيات دولية، لتقديم رؤية شاملة تُراعي الأبعاد القانونية والسياسية والحقوقية المرتبطة بموضوع التسليم.

الكلمات المفتاحية: تسليم المجرمين – التعاون القضائي الدولي – السيادة الوطنية – الجرائم الدولية – الاتفاقيات الثنائية – اللجوء السياسي – الإبعاد – التشريع الجنائي – حقوق الإنسان – العدالة الجنائية الدولية.

This study explores the extradition system as one of the essential legal tools for international criminal cooperation. It plays a vital role in combating transnational crime and ensuring that offenders do not escape justice. Extradition reflects a delicate balance between the principle of national sovereignty and the necessity of adhering to international obligations, imposing legal and procedural duties on the concerned states.

The first chapter focuses on the conceptual framework of the extradition system, by clarifying its linguistic and legal definitions, as well as examining its meaning under international treaties and domestic laws. It also distinguishes extradition from related legal concepts such as deportation, political asylum, and judicial transfer, to identify the precise legal boundaries between these terms.

The second chapter is dedicated to the general legal rules governing extradition, addressing both substantive and procedural conditions required for its application. It analyzes the procedural stages, from the formal request to the implementation of the extradition decision, and discusses its legal effects on the requested person and on inter-state relations.

This study aims to shed light on the legal dimensions and practical challenges associated with the extradition system, to identify weaknesses in national legislations when compared to international standards, and to offer an analytical perspective that goes beyond purely theoretical discussions.

The study adopts both analytical and comparative approaches, referencing national legal systems and international conventions to present a comprehensive view that considers the legal, political, and human rights aspects of extradition.

KEYWORDS :Extradition – International judicial cooperation – National sovereignty – International crimes – Bilateral treaties – Political asylum – Deportation – Criminal legislation – Human rights – International criminal justice.